

# الكتاب العربي

مجلة مغربية عربية



المؤامرة الكبرى  
ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني  
....  
الجبهة الوطنية الديمقراتية  
بدليلاً عن "الاجماع" الفاسد

1982

3

ALIKHTIAR - ATHAOURI

option révolutionnaire  
revue trimestrielle marocaine

1982 - N°3 - 7ème année - 10F.



مجلة مغربية عربية

## فهرس

3 .....	كلمة العدد .....
..... الموامرة الكبرى ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني .....	
9 .....	- صمود الثورة الفلسطينية وخيانته الانظمة العربية .....
14 .....	- لبنان في ظل الاحتلال الإسرائيلي .....
21 .....	- حرب لبنان تحرك الرأي العام اليهودي داخل اسرائيل .....
26 .....	- سماذج عن المشروع الاسترائيلي الصهيوني .....
29 .....	- بماذا تخلف الصهيونية عن الزيارة .....
37 .....	الجبهة الوطنية الديموقراطية بدليلا عن "الاجماع" الفاسد .....
45 .....	ملاحظات في الوضع المغربي الراهن .....
48 .....	مذكرة حول التدخل الامريكي في المغرب .....
51 .....	محنة الحريات الديموقراطية في المغرب .....
70 .....	منظمة العفو الدولية: تقرير مزعج .....
77 .....	احمد الخيارى: عشر سنوات في زنازن الاعدام .....

السنة السابعة



العدد الثالث



اكتوبر 1982

إلى المقاولين الفلسطينيين واللبنانيين ..

إلى الأبراء العزل ..

إلى كافة شهداء معركة الشرف  
ضد الغزو الصهيوني الامبريالي الممجي

لاختيار الثوري

## كلمة العدد

ما من شك في أن الأحداث الدامية التي شهدتها الساحة اللبنانية في الشهور الأخيرة، تشكل منعجاً حاسماً في مجرى الصراع ضد العدو الصهيوني والامبرالية، وطابورها الخامس، الرجعية العربية. فقد حرص العدو الصهيوني منذ بداية غزوه البشع للبنان، على تأكيد أهدافه البعيدة من هجمته الجديدة والتي تتمحور أساساً على: تصفية منظمة التحرير الفلسطينية عسكرياً وسياسياً، خطوة أولى ضرورية وأساسية لتمرير مشروعه التآمري، مشروع الحكم الذاتي المزعوم. ذلك أن الخلاصة الأساسية التي فرضت نفسها كحقيقة طوال الشهور التي سبقت غزو لبنان واحتلاله، هي التناقض الشعبي الفلسطيني داخل وخارج الأرض المحتلة حول منظمته وقيادته الشرعية، منظمة التحرير، واصراره على حقوقه الوطنية المشروعة في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة، فرغم القمع المنهجي الدموي الذي سلطته قوى الاحتلال الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، ورغم أساليب الاغراء والتضليل، بقي هذا الشعب صامداً في وجه كل المؤامرات سواء على شكل الحكم الذاتي وروابط القرى .. أو التصفيات الجسدية والقمع المباشر ..

ان هذه الحقيقة الصلبة وضعت مواءمة كامب ديفيد وكل أطرافها في طريق مسدود، وجلعت العالم يعي أن لا سلام ممكن دون الشعب الفلسطيني

ملموعة تسمح للجماهير فعلًا ، بالتعبير والمساهمة الفعالة في النضال وطنياً وقومياً . فالنظام المغربي ، على سبيل الذكر لا الحصر ، حرص على خنق وتطويق

عدة مبادرات جماهيرية انطلقت لدعم الثورة الفلسطينية والشعب اللبناني ، وفرض حصاراً اعلامياً على الاحداث . وهذا ليس بغرير عن نظام جاهر باستمرار بعمالته للامبرالية الامريكية ، وبعلاقته الودية مع الكيان الصهيوني والا دور الخيانة التي لعبها ويلعبها في هذا الاطار . وهذا هو ما يحاول مع باقي الانظمة الرجعية العربية استثمار الاحداث واستغلال القمة العربية الاخيرة لفرض الاستسلام و "السلم الامريكي" على المنطقة .

ان خطورة الظرف الراهن تقتضي التفاuf اوسع القوى العربية التحررية والتقدمية ، وتطوير التنسيق والعمل الوحدوي فيما بينها على أساس محاور واضحة ولمموضة :

- مواجهة الاحتلال الصهيوني للبنان ، وصيانته وحدته وعروبتها .
- مواجهة تطبيع العلاقات مع النظام المصري ، وكل دعاة الاستسلام والصلح التآمرى .
- تصفيه التواجد الامبرالي بكل أشكاله الهيمونية ، السياسية والعسكرية والاقتصادية .

- دعم نضال الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير ، وتدعم him الصمود الفلسطيني داخل وخارج الأرض المحتلة .

بقيادة منظمة التحرير ، والاعتراف بالحق الفلسطيني في تقرير المصير وبناء الدولة .

ومن هنا ، كان اصرار الصهيونية والامبرالية على تحطيم منظمة التحرير بوصفها عرقلة رئيسية لمخططاتها التي تستهدف وضع الوطن العربي بكماله تحت يديمنتها الكاملة . لقد استخدم العدو في هجمته الاخيرة ، امكانيات مادية وعسكرية فائقة كما ونوعاً لتحقيق هذا الهدف المباشر . غير أن العدو ، الذي نعود مع الانظمة العربية على الجولات العسكرية الخاطفة والرابحة ، وجد نفسه ، هذه المرة ، امام صود شعبي بطولي في اطول معركة حربية منذ فرض الكيان الصهيوني المصطنع على المنطقة . فرغم الخسائر المادية والبشرية التي أصابت القوات الفلسطينية - اللبنانيـة في ظل التخاذل والتواطؤ العربي الرسمي ، لم يتمكن التحالف الامريكي الصهيوني من تتویج غزوـه العسكري بانتصار سياسي يضع الشعب الفلسطيني تحت مظلة الحكم الذاتي ، وبخـرـ ليـنـانـ في مسـيـرـةـ كـامـبـ دـيفـيدـ . بل على العكس من ذلك ، توسيـعـ العـطـفـ الدـولـيـ معـ القـضـيـةـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ وأـصـحـتـ الـحـقـوقـ الـوـطـنـيـةـ لـلـشـعـبـ الـفـلـسـطـيـنـيـ معـطـىـ ثـائـباـ وـحـقـيقـةـ سـاطـعـةـ لـاـ يـمـكـنـ تـجاـوزـهـاـ اوـقـزـ عـلـيـهـ .

لقد برهنت الثورة الفلسطينية من خلال المعركة الاخيرة ، عن روح قتالية عالية وقدرات تنظيمية متقدمة وتبصر سياسى واع في مستوى التحديات ومتطلبات الطرف . وهذا يؤكد من جديد أهمية وحيوية استقلالية الثورة الفلسطينية واستقلالية القرار الفلسطيني . فضغوط الانظمة وأساليبها الابوية التي حاولت ، وتحاول دوماً ، فرضها على الشعب الفلسطيني ، لا تؤدي ، كما أثبتت التجربة الحية ، سوى الى خدمة السياسة الامبرالية الصهيونية بشكل مباشر أو غير مباشر ، عن قصد أو غير قصد . ان تحطيم طوق الوصاية العربية الرسمية على القضية القومية ، أصبح مهمة أساسية تفرض نفسها لصيانته هذه القضية والدفع بالنضال القومي .

ان القوى الوطنية الديمقراطية التقدمية العربية مطالبة اليوم وأكثر من أي وقت مضى ، بتدعم الثورة الفلسطينية ومساندتها مساندة كاملة وفعالة ، بدون قيد ولا شرط . وفي هذا الاتجاه ، فإن توفير عمق شعبي عربي واسع للثورة الفلسطينية ، مهمة تكتسي بالغ الاهتمام . ذلك أن هذا العمق ، هو وحده الكفيل بردع الانظمة العربية وسياساتـهاـ التـخـاذـلـيةـ – ان لم تكن تـآمـرـةـ – وتـوفـيرـ حـماـيةـ استـراتـيجـيةـ لـلـقاـوةـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ . وهذا الامر لا يمكن أن يـتـأـتـىـ الاـ مـنـ خـالـلـ فـرـضـ وـتوـسيـعـ الـحـرـيـاتـ الـدـيمـوـقـراـطـيـةـ فـيـ الـوـطـنـ الـعـرـبـيـ ، وـتـحـقـيقـ مـاكـبـ سـيـاسـيـةـ



بيان اتفاقية  
التعاون والشراكة  
التي تم توقيعها  
في ٢٣ فبراير ٢٠١٧

# من مطبوعات الاختيار

l'union  
nationale  
des forces  
populaires

(autocritique)



## المواءمة الكبرى ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني

صدر مؤخراً، عن "الاختيار التورى" كراس  
بالفرنسية يحمل عنوان "الاتحاد الوطنى  
للحرب الشعبية - نقد ذاتي".

إن كتاب يحمل مثل هذا العنوان على المدى الذي يتناول مجمل

## **صمود الثورة الفلسطينية وخيانة الانظمة العربية**

في السادس من شهر جوان الاخير ، بدأ الاجتياح العسكري الصهيوني للبنان بعد تحضير طويل وترتيبات عسكرية وسياسية عددة . وتم كل هذا بتنسيق وثيق مع الولايات المتحدة الامريكية باعتراف الصهاينة أنفسهم . لقد استخدم العدو في هذا الغزو امكانيات عسكرية ولوجستية ضخمة وتقنيات عالية وحديثة لتحقيق أهدافه المعلنة والمبطنة . وهكذا ، في ظل السكوت العربي الرسمي المطبق ، تقدمت جيوش الاحتلال لاحتلال الجنوب اللبناني وتنعداه لتحاصر بيروت وتسيطر على ما يقارب ثلثي الارض اللبنانية .

وإذا كان الصمود الفلسطيني – اللبناني الرائع والتصدي الملحمي للقوات المشتركة أمام الهجمة الوحشية الشرسة ، قد مكنا المقاومة الفلسطينية من انسحاب مشرف من بيروت ، ومكناها أيضاً من توسيع رقعة العطف والمساندة الدوليين لكفاحها العادل ، فإن الكيان الصهيوني ، رغم انفه ، حاول ولا يزال يحاول أن يجعل من احتلاله للبنان أمراً واقعاً ، بل وأن يصبح طرفاً مقرراً في رسم معالم السياسة اللبنانية .

إن دخول القوات الصهيونية الى بيروت الغربية ، والمحزرة الوحشية الفاشية التي تمت بتزكية وتدبير من هذه القوات في المخيمات الفلسطينية ، لتهؤّل ، إن كانت هناك حاجة للتاكيد ، على أن العدو مصمم على المضي قدماً في تحقيق

فقد باشرت بزعامة السعودية سياسة التفتح العلني على النظام الرجعي في مصر تمهيداً لتعريب مسلسل الحياة وتعيمها. هذه أدن ، وبتركيز شديد ملامح الوضع العربي الذي جاء فيه الاحتياج الصهيوني للبنان . فيتو، كما يتضح، تسلسل تدريجي لنفس السياسة المتباكة الاطراف والممحورة حول محور رئيسي: تصفية الثورة الفلسطينية وتكرس الهيمنة الامبرالية الصهيونية الرجعية على الوطن العربي .

لقد كانت الشهور الاخيرة، رغم فداحة التمن ، مناسبة جديدة للتعرية الانظمة وفضح وجهها الحقيقي . فطوال تقدم جنوب الاحتلال وسياسة التدمير والخراب والابادة الجهنمية التي باشرتها ، لم تحرك الانظمة العربية ساكنا ، مكتفية بالصمت او بالتهديد اللفظي محمدہ قواتها وطاقاتها العسكرية والمادية مستمرة في علاقات الود والتواطؤ مع الولايات المتحدة . لكن الانظمة لم تكتف فحسب بالصمت ، وبتحميد امكاناتها ، بل طوقت كل المبادرات او التحركات الجماهيرية ومارست حصارا اعلاميا موازيا للحصار الصهيوني على بيروت . وعلى الرغم من هذا التطويق ، عرفت عدة بلدان عربية عددا من التظاهرات والمبادرات التضامنية الشعبية ، لكنها كانت ضعيفة عما شهدته الدول الاوروبية ، ودون مستلزمات الطرف القومي الخطير ومتطلبات فك الحصار الصهيوني وردع عدوانيه الغاشم . فقد أبنى الحكماء العرب الا ان يتوجهوا صفهم التآمرى وجمودهم التواطئي ، بكم أفواه الجماهير وسل طاقاتها . وعلى سبيل الذكر لا الحصر ، حال النظام المغربي (رئيس لجنة القدس ، رئيس القمة العربية ..) دون قيام نشاط جماهيري فعال سواء بمنع عدد من التجمعات والتظاهرات او بالحصار الاعلامي على الاحداث نفسها او بالتخفيق على المبادرات التي انطلقت هنا وهناك ..

وهكذا بعد سكت وتوابعه صامت طوال ثلاثة أشهر، وبحجة حد متأخرة انعقدت القمة العربية بفاس، بعد أن انتظر الحكام العرب "مورozouye" على حد تعبير رئيس القمة، لكن هذا الموقت بدلاً من أن يرسم خطة عربية أدنى لمواجهة الظرف وتوفير الامكانيات العملية والملموسة لذلك، اكتفى باعادة تسجيل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، مضيفاً اليها اعترافاً ضممتها محابياً بالعدو الصهيوني. مسجلاً كذلك تندidente واستنكاره اللغظي لاحاديث لبنان، وكان خطورة الظرف وواقع الاحتلال الطموح لا يتلخص ببلد عربي، وكان هذا الوضع

رميم العدوانية التي يمكن احتمالها في : عزل لبنان عن الوطن العربي من خلال اقحامه في اتفاقية خيانية مع العدو، الاستيلاء على حيز واسع من الجنوب اللبناني (حتى حدود نهر الليطاني) ، فرض وقرارات التطبيع الاقتصادي والتجاري . وبالطبع ، فإن تطبيق سياسة من هذا النوع يمر حتما عبر تصفية القوى الديمقراطية اللبنانية وفرض واقع فاشي ديكاتوري في لبنان . وبذلك تحاول إسرائيل أن تعم كامب ديفيد على كامل المنطقة، وأن تقنن احتلالها للاراضي العربية القديمة منها والجديدة .

وإذا كان هذا واقع السياسة العدوانية للكيان الصهيوني بالدعم الكامل للولايات المتحدة.. وإذا كان الشعب اللبناني بقواه الحية، والثورة الفلسطينية - قيادة وقواعد - قد عبروا من خلال أطول معركة مع العدو عن استعداد قتالي هائل ومعنويات نخالية عالية وصمود بطولي .. فإن الانظمة العربية ما فتئت تعطي الدليل تلو الدليل على تخاذلها المخري وتواطئها العلني أو الضمني مع مؤامرة التصفية التي تستهدف مصر الثورة الفلسطينية ومصير لبنان وعروبتنه ووحدته، فسواء قبل الاحداث أو خلالها، وسواء عبر القمة العربية الاخيرة أو بعدها، فإن الرد العربي الرسمي لم ي تعد حدود التصرحيات **الكلامات**.

الموقف العربي الرسمي والفرز الصهيوني

جاً، الغزو الصهيوني للبنان في ظرف عربى عام يقسم بتمكن التحالف الرجعى الصهيوني الامريكى من تحقيق عدة مكاسب، ومن تدشين الخطوات الاولى على طريق تحقيق البعض الآخر. وبعد مرور التطبيع المصرى الاسرائىلى الى مرحلة متقدمة بعد "ارجاع سينا" و"تصفية الخلافات الحدودية بين البلدين" دخل التحالف الصهيوني الامريكى في مرحلة جديدة لتعيم كامب ديفيد وتبثت مصالحة الاستراتيجية بالمنطقة العربية. وهكذا كرست الامبرialisية الامريكية وجودها العسكرى الاستراتيجي وهىمنتها على اكبر من بلد عربى عبر اتفاقيات ثنائية، كما كرست دورها كطرف رئيسي حاسم في "مسلسل السلام" بل وكمطلة وحيدة لهذا المسلسل. في نفس الوقت قطع العدو الصهيونى خطوات في طريق تحقيق هدفه الرامى لتقنين احتلاله الاستيطانى للضفة الغربية وغزة والجولان بموازاة مع ضرب دمور المقاومة الفلسطينية في الداخل وتصعيد القمع العنجهى ضد الشعب الفلسطينى في الارض المحتلة. أما الرجعيات العربية

عن القرار والتوجيه . فمساهمة الجماهير لا تتعدي عند هوءِ الحكم مفهوم دعم السلطة والتصفيق لمقرراتها . أما ابداء الرأي والقدرة على التعبير وعلى التنظيم ومارسة الحقوق الديموقراطية الدنيا ، فهذه تعد جرائم تتصل ب أصحابها الى غياب السجون والمعتقلات والتشريد . فسواء تعلق الامر بايساط مظاهر الحياة اليومية أو باخطر القضايا الوطنية ، فإن الحكم العرب يتصرفون فيها كما يتصرفون في طاقات المجتمع وثرواته المادية والبشرية حسب مصالحهم الاجتماعية الضيقة وفي دائرة تخوبية تصبح فيها المواطننة نوعاً من الامتياز . إن تكبيل الطاقات الشعبية وقمع التحركات الجماهيرية بشكل منهجي يشكل مساهمة مباشرة في خدمة المخططات الاميرالية الصهيونية من جانب الحكم . ذلك انهم بهذه السياسة يحرمون الثورة الفلسطينية من عمق جماهيري عربي واسع ويحرموها من دعم حقيقي لا يمكن أن توفره لها أطنان الاسلحة التي يكذبونها لحماية عروشهم وكرايسهم . فلم يكن غريباً في شيء أن تكون معركة بيروت اطول حرب عربية مع العدو الصهيوني ، فتلحرم الشعبين اللبناني والفلسطيني ، وتتحررها من الوصاية العربية الرسمية هو الذي أعطى للثورة الفلسطينية والقوات المشتركة كامل القدرة على الصمود ومواجهة العدو دون مساومات دون تراجعات مبدئية . أما على المستوى الثاني ، أي المستوى الخارجي ، فإن الانظمة العربية بتعييتها للرأسمالية العالمية وبمراحتها وارتباطها بالولايات المتحدة بهذا الشكل أو ذاك ، تجعل منها طابوراً خامساً للعدو الاميرالي الصهيوني داخل الوطن العربي . فتعامل هذه الانظمة مع القضايا القومية ، لا يتعدى حدود محاولة توظيف هذه القضايا في تسكين تناقضاتها الداخلية وضمان استمرار مصالحها الاجتماعية وسيطرتها على رقاب الجماهير . إن هذا التعامل ، يفقد هذه الانظمة من أدنس حد من الاستقلالية في رسم مواقفها ، بل يجعلها خاضعة باستمراً وتوجيه الاميرالية الامريكية ومنفذًا أميناً لخططاتها ومتآثراتها . مما أثبتته معركة بيروت وما تبنته الاحداث الجارية لهو غياب الحس الوطني الادنى لدى هذه الانظمة ، وعجزها الهيكلي عن التصدي لابسط مقومات التضامن القومي في وجه عدو حضاري تتعدي اطماء حدود فلسطين لتشمل الساحة العربية ككل .

الآخر، هنا ينتهي حكم الاميرالي

الغربي . وهذا ينطبق على كل انتهاك حقوق انسان في العالم ، الا من يدعوهها الى انتهاكها . ما ينتهي بانتهاك انسان في بيروت ، ينتهي بانتهاك انسان في سان فرانسيس ، في الدائرة السياسية (كما في الولايات



لا يهدى المصير العربي ككل . والاخطر هو تكرис المؤتمر للمرأة على الولايات المتحدة وللتفتح العربي على النظام المصري ، نظام سياسة التطبيع مع العدو . فضلاً عن اصلاح العلاقات بين هذا النظام وذاك على أساس موقف تشير كامل الحقيقة والحدار .

وإذا كان من حق الثورة الفلسطينية الكامل أن تتكيف سياسياً وديبلوماسياً مع الطرف الجديد وفق أهدافها الاستراتيجية ، وبما يخدم النضال المشروع للشعب الفلسطيني والقضية القومية عامة ، فإن مؤتمر القمة كان مطالباً بالحزم والتشدد ازاء الولايات المتحدة والكيان الصهيوني لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي في لبنان بالوسائل الفعالة والتغلب الضروري . فالثورة الفلسطينية برهنت ، قيادة وشعباً ، عن وعي سياسى نضالى كبير ، واستعداد كفاحي بطلوى ، ونضج على مواجهة الاحداث ورسم سياستها بكل حرية وخارج طوق الوصاية العربية ما كان مطلوباً من القمة العربية . اذن ، ليس مجرد التأكيد على حقائق فرضتها الثورة الفلسطينية بتضالها وصمودها على العالم اجمع ، بل كان مطالباً أساساً برسم سياسة عملية ملموسة لدعم القضية الفلسطينية ونضال الشعب اللبناني في مواجهة الاحتلال .

ان القمة العربية اذن ، لم تكن دون مستوى متطلبات الطرف نفسه ، بل الادهى من ذلك أن تترك الباب مفتوحاً أمام الرجعية العربية وباسم الاجماع لمواصلة سياستها التواطئية مع التحالف الاميرالي الصهيوني لتميم كامب ديفيد وأخضاع الوطن العربي للسيطرة الاميرالية الصهيونية على كافة المستويات . فتبنيت الدور الرئادي للولايات المتحدة ، والاعتراف المضمن المحظى بدولة العدو ، وتركية التطبيع المصري – الإسرائيلي عبر التفتح على النظام المصري ، وسلوك سياسة التجاهل امام ما يجري في لبنان .. كل هذا يعطي للقمة العربية شهادة العدو في لبنان .

### سياسة الانظمة ، ثغرة في النهاي القومى

ان الانظمة العربية بذيليتها وتخلفها واقعاً ووعياً وآفاقاً ، تشكل عائقاً أساسياً في وجه المسيرة النضالية للشعب العربي . وتنجلى هذه المسألة على وجهتين مترابطتين ومتناهietين : واجهة داخلية وواجهة خارجية . فعلى المستوى الداخلي ، ينذكر الحرص الامامي للانظمة العربية على تهميش الجماهير وابعادها

التي تمنت في القصف المستمر للاراضي اللبنانية وتحطيم المفاعل النووي العراقي وصولا الى القمع الوحشي العنصرى الموجه يوميا ضد الشعب الفلسطينى الصادم في الاراضي المحتلة، مرورا بضم مرتقبات الجولان السورية . كما تجسد هذا التصعيد العدواني في تقنين الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين والاراضي العربية من خلال عملية الانسحاب من سيناء وفي تركيز الوجود الامريكى في بلدان المنطقة وربط انشطتها الرجعية بالاستراتيجية العسكرية والسياسية الهادفة الى فرض النظام الاميربالي على الوطن العربى وأساسا تعقیبة القضية الفلسطينية . اخراج "القوات الاجنبية" من لبنان، اقامه "دولة قوية" هناك وتتحقق معاهدة سلام مع الحكومة اللبنانية الجديدة .. هذه هي الاهداف المعلنة للعملية التي سعيت "السلام للجليل" ، ان الغزو الاسرائيلي بأهدافه المعلنة والمخفية هو في الواقع عملية اميريكية بتنفيذ اسرائيلي ، فمصلحة واشنطن فيها لا تكمن في توجيه الضربة الى المقاومة الفلسطينية وحسب ، بل أيضا في اقامة الدليل على أن الامريكيين هم وحدهم القادرون على الضغط على الاطراف المتنازعة ولعب دور "ال وسيط" .. فضلا عن ابراز تفوق الاسلحة والتكتولوجيا الامريكية . اما من الجانب الاوروبي ، فان حكام اسرائيل كانوا مطمئنن لموقف "المتفهم" الذى ظهر من قبل في عدم اتخاذ عقوبات ضد اسرائيل على اثر تحطيم المفاعل النووي في شهر جوان ١٩٨١ ، وتصف بيروت خلال الشهر التالي ، ثم بعد ضم الجولان في ديسمبر من نفس السنة . ويضاف الى هذا وضع تصريح مدينة البندقية على الرف والزيارات المتعددة التي قام بها خمسة وزراء اوروبين الى القدس خلال الثلاث سنوات الاخيرة تم زيارة الرئيس الفرنسي أيضا .

كما ان الغزو الاسرائيلي تم في محيط عربي عاجز ومشلول . فال العدو الصهيوني وهو ينفذ عدوانه الشامل على لبنان ، يملك هذه المرة ورقة ثمينة هي "اتفاقيات السلام" مع مصر . وقد أوضح ذلك الجنرال شلومو غازيت بقوله : "ان وراء الانتصار في لبنان اتفاقية السلام مع مصر . فلولاها لما ذهب الجيش الاسرائيلي الى الشمال بمثل هذا الحجم ، ولا قام بمثل هذا الضغط على الجبهة اللبنانية - السورية" . ان انظمة الرجعية العربية هي المسؤولة في آخر المطاف عن التحالف والتکالب الاسرائيلي - الاميركي ، فما دامت مصالح الاميرالية الامريكية غير مهددة في المنطقة ، وخاصة في الخليج ، فلا شيء يدعوها الى تبدل سياستها العدوانية . والحال أن هذه الاظمة لم تبادر ولو لفظيا باتخاذ اجراءات للضغط على أمريكا سواء في الميدان السياسي (قطع العلاقات الدبلوماسية مثلما) او الاقتصادي (كحظر النفط او سحب الارصدة ، الخ ) ،

## لبنان في ظل الاحتلال الاسرائيلي

منذ أن عبرت جيوش العدو الصهيوني حدود لبنان ، وهذا البلد يعيش منعطفا خطيرا في تاريخه ، منعطف أثر وسيزيد في التأثير على أوضاع المنطقة كلها وقسم من المجتمع الدولي . ان تاريخ ٦ جوان ١٩٨٢ يشكل بالنسبة لفرض النظام الاسرائيلي - الاميركي بالشرق الاوسط تاريخ الانتقال الى مرحلة جديدة ، عسكرية هذه المرة ، بعد انتهاء العزلة التي قادت الى مارق كامب ديفيد ، فصعود الفلسطينيين في الاراضي المحتلة من جهة ، وتعزيز التلاحم الفلسطيني اللبناني من جهة أخرى ، جعلا حكومة بيغن في ظل رعاية الاميرالية الامريكية ترى في تصفية المقاومة الفلسطينية من الخارج ، مدخلا الى فرض التسوية الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة . ومن هنا ، فان الانتقال الى المرحلة التالية لم يكن الا مسألة وقت ، ولم يكن الحكام الصهاينة يخفون نواياهم ، بل ان تصفية منظمة التحرير الفلسطينية كانت تدرج في منطق كامب ديفيد هذه البداية .

**الغزو الاسرائيلي ضمن العدوان الاميربالي الشامل** على لبنان على اثناء انتشاره في سوريا وادواته . يمثل عالما

لقد جاء الغزو الصهيوني للبنان تتويا لسلسلة من الاعمال العدوانية

آلاف فلسطيني نقلوا إلى فلسطين المحتلة أو إلى معسكرات الارس دون معاملتهم كأسرى حرب رغم المطالبة الدولية بذلك. لكن الغزو العسكري لم يتوقف عند هذا الحد، فقد رافقته عملية تدمير الاقتصاد اللبناني وبداية التطبيع الاقتصادي، كما ظهر ذلك في اغراق السوق بالمنتجات الاسرائيلية، مما يهدد عيش الفلاحين في الجبل والبقاع اللبنانيين بما في ذلك المناطق المسيحية، ونصف المناطق الصناعية وتعطيل الانتاج ومصادر المؤسسات الصناعية والتجارية خاصة في الناعمة والدامور بحجة أن أصحابها سوريون أو فلسطينيون. كما تسعى إسرائيل، خاصة عن طريق المصارف المتبنية على فرض العطلة الاسرائيلية على اللبنانيين. وقد بلغت قيمة المبادلات التجارية مع لبنان في ظرف شهرين عشرة ملايين الدولارات، أي أكثر من قيمة المبادلات بين مصر وإسرائيل خلال عام كامل. وبهذا تعمل الدولة الصهيونية على اضعاف لبنان اقتصادياً بهدف السيطرة عليه واحتواء مناطقه الجنوبية واستغلال يده العاملة وبياته. وهكذا فإن عملية "السلام للجليل" هي في واقعها المأساوي عملية فرض الاحتلال الإسرائيلي في لبنان وتحقيق المطامع الإقليمية التوسيعة للكيان الصهيوني.

### لامات الحرب

إذا كان من المتعذر القيام بتقييم شامل لتحديد اتجاهات تطور الوضع اللبناني، فلا بد مع ذلك من تسجيل بعض الخلاصات التي باتت مؤكدّة:

- ١) ان صمود المقاومة الفلسطينية مع الحركة الوطنية اللبنانية خلال شهرين ونصف من الحرب قد أفشل جزئيا خطة العدو الرامية إلى ضرب منظمة التحرير الفلسطينية بحرب خاطفة وبدون انعكاسات واسعة وطويلة الأمد، ان المقاومة الفلسطينية بخروجها سالمة من بيروت، وبمحافظتها على مكتسباتها السياسية وأطراها وقوها العسكرية، وان خسرت احدى أهم ساحات نضالها، الا أنها منعت العدو الصهيوني من بلوغ أهدافه كاملة وعلى رأسها تصفية القضية الفلسطينية كقضية. ذلك أن حكام إسرائيل كانوا يسعون بحربيهم في لبنان إلى وقف التطور الذي كان يعطي للمقاومة الفلسطينية تمثيلية أوسع فأوسع، بل ان هدف بيبرن وشارون إنما كان في الواقع وباسم مكافحة "الإرهاب" هو دفع منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاندحار كمنظمة، وأن تتحول إلى مجموعات معزولة تحل محل النضال السياسي في الأراضي المحتلة، مسهلة بذلك خطة الاستيطان

بل إنها على العكس، أضفت على الوجود الامريكي طابع الرسمية والاستمرار من خلال تركيز القواعد العسكرية الأمريكية ومن خلال المراهنة على السياسة الأمريكية بدليلاً عن اراده الشعوب العربية. كل هذا ما كان الا ليعمق اقتناع بين بأنه حر في ابادة منظمة التحرير الفلسطينية عسكرياً وسياسياً بشكل يسمح بتسوية المشكل الجوهرى عن طريق ارغام الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة على قبول "الحكم الذاتي" الذي تريده إسرائيل. غير أن هذه الاخيرة تقذى مخططاً أوسع يرمي إلى مواجهة شاملة مع السوريين للتوجيه ضربة حاسمة لهم ونقل الميدان إلىالأردن الذي يريده الاسرائيليون دولة فلسطينية بعد ترحيل اللاجئين الفلسطينيين من لبنان وجاء من فلسطيني الاراضي المحتلة. وهذا ما شرّحه وزير الحرب الصهيوني خلال زيارة الولايات المتحدة قدم فيها للأمريكيين خارطة تضم "لبنان مسيحي وضفة غربية إسرائيلية واردن فلسطينية" (صحيفة التايمز، ٤ جوان ١٩٨٢).

### نتائج الغزو على لبنان والفلسطينيين

لم تكن أى حرب عربية إسرائيلية دامية مثل حرب لبنان: آلاف القتلى جلهم مدنيين، عشرات الآلاف الجرحى ومئات الآلاف المشردين، المدن المحطمة ومخيّمات اللاجئين المدمرة... هذا هو المذهب الاسرائيلي الذي يقضي بأن يسبق القصف المكثف للمدن والمخيّمات هجوم المشاة "لتتجنب الخسائر في الأرواح الاسرائيلية". وبالإضافة إلى استعمال كافة الأسلحة الفتاكّة واختبار أفعى التقنيات مثل القبلة الفراغية لتدمير عمارات بكمالها، والقنابل الإسطوارية والفوسفورية، جرب الجيش الإسرائيلي كل أنواع الضغط الجسدي والنفسي وأساليب الحصار والتجويع ومحاولة ترهيب وترويع السكان بهف فصل اللبنانيين عن الفلسطينيين وعزل القوات المشركة. ولعل أبغض الممارسات النازية التي نفذها الجيش الصهيوني هو ما تعرضت له مخيّمات اللاجئين الفلسطينيين من تمشيط ومحقق، خاصة في مخيّمي عين الحلوة والرشيدية في الجنوب، حيث مشاهد الدمار في كل مكان، ثم في مخيّمي صبرا وشتيلا اللذان عرفاً أحدى أكبر المجازر الجماعية في تاريخ الإنسانية. لقد كان عدد اللاجئين قبل الغزو مائة وخمسون ألفاً ولم يبق منهم سوى ستون ألفاً اليوم يعيشون في أقصى الظروف، ويستعرضون في آن واحد لقمع مرتزقة العميل سعد حداد ولخطة حكام إسرائيل الرامية إلى تشتيتهم وتهجيرهم لتفادي خطر "الإرهاب" وذلك بعد أن أسر أزيد من عشرة

يسير الكتائب نحو اكتساح السلطة :

- ضياع السيادة الوطنية باعطاء ترزيكية ضمنية لبقاء الجيش الإسرائيلي فوق الارض اللبنانية، واحتدام التوتر الطائفي، واحتمال الانقسام حيث يبقى الجنوب مفككا وضعيفا أمام خطة إسرائيل التوسعية، وحيث يلعب العميل سعد حداد الدور الإسرائيلي في خدمة هذه الخطة. وقد قطعت إسرائيل أشواطا مهمة في طريق دمج هذا الجزء من لبنان ضمن اقتصادها، وهي ترى في المياه والبدر العاملة المحلية، كما في الأرض المحتلة، ورقة ثمينة، وهنا أيضا تظير الكتائب بمظهر التابع للدولة الصهيونية في اطماعها الاقتصادية والإقليمية، والخاضعة للأهداف الامبرialisية في المنطقة. ان إسرائيل تريد إقامة علاقات مت米زة وشروطها الخاصة مع لبنان . والمثل الأعلى لمشروع الكتائب هو دولة إسرائيل بالضبط، كما قال وليد جنبلاط.

- فرض سلطة الاقلية الكتايبة على المجتمع اللبناني بقوة السلاح عن طريق ادماج ميليشيات وأجهزة الكتائب ضمن "دولة قوية" ، مما سيزيد من حدة التناحرات بين الطوائف وداخل الجيش والإدارة المدنية. لقد كان فرض بشر الجميل المقتول من طرف إسرائيل وأمريكا يرمي إلى إقامة سلطة يمينية فاشية وتكرис الامتيازات الطائفية للبورجوازية المارونية والعمل على تقويتها . وهنا تجدر الاشارة إلى أن موافقة الانظمة العربية الرجعية على "انتخاب" بشر الجميل يوم كد أنها رهن باشاره واشنطن التي تبني مبدأ "الدولة القوية" كما تطبق في أمريكا اللاتينية. ان إقامة هذه الدولة "القوية" على مثال التصور والتنظيم الكتايبين سيعصطدم ليس بتعقيد المشاكل الداخلية وحسب ، ولكن أيضا بهدف الحليفين الإسرائيلي والأمريكي اللذين يدفعان الكتائب إلى السلطة .

- تهديد مستقبل عشرات الآلاف من الفلسطينيين في لبنان بعد تحطيم مخيّماتهم . فالخطة الإسرائيليّة تنص على تشتيتهم وسط السكان بعيداً عن الجنوب، كما أن الكتائب، رغم تمرياحتهم الممتهنة في الظاهر، لا يمكن إلا أن يتزعّجوا من ميزان القوى بين المسيحيين والمسلمين في لبنان . فماذا ستكون آفاق الوجود الفلسطيني في لبنان بعد رحيل المقاتلين؟ ان مجرة مئات اللاجئين بمخيمي صبرا وشاتيلا، لا تترك أى مجال للشك في اراده دولة إسرائيل العنصرية وعملائها المحليين في تصفية الوجود الفلسطيني المدني جسديا بعد أن عجزت عن تصفية مقاومته المسلحة وتمثيلته السياسية .

منذ رحيل المقاتلين الفلسطينيين عن بيروت ، انتقل الغزو الإسرائيلي إلى مرحلته الثانية، متوكلا على المدى القريب والمتوسط تكسير شوكة المناصرين

ومحولة الرأي الدولي لصالح إسرائيل : فضلاً عن استرجاع الهجرة اليهودية نحو إسرائيل نتيجة ردود الفعل على "الارهاب" .

٢) اذا كانت الحرب التي أريده بها تحطيم المقاومة الفلسطينية قد قادت إلى توسيع الاعتراف الدولي بهذه الأخيرة، فإنها قادت أيضا زعماً الكيان الصهيوني إلى عزلة لم يسبق أن عرفوا مثلها من قبل (١٢٢) صوتاً ضد صوتين هما صوتاً الولايات المتحدة وإسرائيل داخل الأمم المتحدة (وفي أواسط الحالية اليهودية وقسم لا يستهان به من الرأي العام داخل إسرائيل الذي تحرك لادانة الحرب والمطالبة بايقافها . وقد دخل هذا التذمر واللغط صحف الجنود والخطاب الإسرائيليّين أنفسهم ، وهي ظاهرة لا بد أن تقود إلى مراجعة الصهيونية من داخل إسرائيل .

٣) لقد أثبتت الحرب في لبنان أيضاً أن كل من يتعاون مع السياسة الإسرائيليّة أو يستند إليها محظوظ عليه بالادانة والفشل عاجلاً أو آجلاً . فيها هي قوات الرجعية الكتايبة تضعف سياسياً في الوقت نفسه الذي تتعزز فيه عسكرياً بالوجود الإسرائيلي . وبينما كانت الجبهة الإسلامية التقديمية تتماسك تحت ضرب القنابل الإسرائيليّة، كان من المعب على الموقف الكتايبى ، رغم ديماغوجيته، أن يحلب التعاطف ، فالقوى التي كانت مرشحة للالتحاق باليمين المسيحي اقتربت على العكس من الصف الوطني الراافق للاحتلال .

٤) لقد بنت هذه الحرب مرة أخرى أن ميزان القوى الحقيقي يبقى هو ذلك الذي يمكن للجماهير أن تصنعه في مواجهة آلية الحرب الإسرائيليّة . فالصمود اللبناني الفلسطيني في كل من بيروت وصيدا وصور وخليدة والدامور .. قد تحقق بفضل الوحدة العميقـة بين المناضلين وقادتهم ، وبين السكان المدنيـين الذين قدموا أرواحهم لصيـانة المقاومة . لقد كانت أطول حرب خاضتها دولة إسرائيل وخسرت فيها أضعاف ما خسرت خلال كل الحروب العربية الإسرائيليـة مجتمـعة ، والتي شارـكت فيها مع ذلك عدة اـنظمة عـربية . لقد نـزعت تلك الجماـهـير بصـمودـها من الانـظـمة العـربـية المـتخـاذـلة حـجـة مـيزـانـ القـوىـ "ـغـيرـ المـنـكـافـيـ"ـ لـصالـح إـسـرـائـيلـ لـلتـنـصـلـ مـنـ القـتـالـ . وهـذاـ مـاـ سـكـونـ لـهـ أـبـلـغـ الـأـنـارـ عـلـىـ الـعـالـمـ العربيـ مـنـ الـآنـ فـاصـعاـداـ .

### **الوضع اللبناني الراهن : أى "دولة قوية"؟**

هـنـاكـ أـكـثـرـ مـنـ خـطـرـ يـهدـدـ لـبنـانـ مـنـذـ أـنـ تـصـاعـدـ الـاحـتـلـالـ الإـسـرـائـيلـيـ

للقضية الفلسطينية والمناهضين للطائفية والمشاريع الفاشية والاحتلال، واعطاء نفس جديد في ظل الالية العسكرية الصهيونية لقوى التي ترتبط مصالحها وجودها السياسي باستمرار التقييم الطائفي للبلاد. وهذا هو مفرز اقتحام بيروت الغربية فور اغتيال زعيم الكتائب. وهذا الاقتحام الذي خلف عشرات القتلى وآلاف الاعتقالات يكشف عن عمق الخطة الامريكية الاسرائيلية في قمع واضعاف اليسار اللبناني بعد خروج الفلسطينيين، وهو الدور الذي تركت لكتائب حربة تنفيذه. كما ان الاحتلال الاسرائيلي يرمي الى تعزيز بل واستئارة التوتر بين الطوائف مما يسمح لجيشه بالظهور بمظهر حامي الامن . هذا مع وضع قسم كبير من الجنوب المحتل تحت سيطرة متعاونين مباشرين مع الادارة العسكرية الاسرائيلية، وفي نفس الوقت اقامة ادارة احتلال للتحكم في حياة الجنوب المتبقية.. وكل هذا في اتجاه خلق علاقة تبعية مطلقة للبنان اذاء النظام الاسرائيلي ، علاقة تقيناها وتشعها اتفاقية مع الحكومة اللبنانية.

ان الغزو الاسرائيلي يهدد ادن مستقبل لبنان لسنوات طويلة. لكن امكانيات المواجهة تتوفّر بنا على تحقيق المطالب التي تطمح اليها اغلبية اللبنانيين ومعهم كل القوى التقديمية العربية والدولية، وهي:

– الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة كافة وضمان استقلال ووحدة البلاد.

— منع اقامة سلطة صورية عميلة بقطع الطريق على المشروع الكتائبي الاسرائيلي الفاشي وتوفير شروط بناء لبنان وطني جيشاً ودولةً.

- اعتبار لبنان جزءاً من الوطن العربي مرتبطة بالقضية الفلسطينية سياسياً، وعن طريق ضمان أمن اللاجئين الفلسطينيين فيه.

ان رغبة الغلبيّة الساحقة من المجتمع اللبناني هي في مواجهة عطية تفكير لبنان التي بدأتها إسرائيل في اليوم الاول من عدوانها الوحشي . وهذه المواجهة ستكون صعبة ومعقدة بلا شك ، لأنها تدور ضد مخططًا مريكيًّا – إسرائيليًّا وبنطاقه أطراف عربية رجعية ، ولأن القوى الوطنية اللبنانيّة فقدت امكانيات نخالية مهمة وعلى رأسها وجود منظمة التحرير الفلسطينيّة . ولكنها في نفس الوقت عزّزت مشروعيتها السياسيّة بوقفها ضد الاحتلال . ان العسكريّ الوطني يخوض اليوم معركة الحفاظ على وجوده ومعركة استعادة وحدة واستقلال وديمقراطية لبنان . وان الحفاظ على التجمع العريض للمعارضة والعمل على توسيعه هو شرط التصدى للهجوم الدمويّ التي يتعرض لها هذا الجزء الحيوي من الوطن العربي .

## حرب لبنان تحرك الرأى العام اليهودى

أثارت مذبحة الفلسطينيين في مخييم صبرا وشاتيلا موجة من الادانة والاحتجاج في أوساط الاسرائيليين . وارتفعت الاصوات مطالبة باستقالة السفاحين بين وشارون ، ولأول مرة وصف المتظاهرون بين بانه ارهابي بعد ان تم وصف شaron بأنه مجرم حرب . غير ان تحرك الرأى العام اليهودي بالادانة ومعارضة الحرب قد جاء نتيجة لترامك آثار هذه الاختير على المعبد البشري والاقتصادي والسياسي ، وعلى معبد الايديولوجية المفروضة على المجتمع الاسرائيلي . فما هو مضمون هذا التحرك وحدوده ، وكيف يمكن ان يكون في خدمة قضية الشعب الفلسطيني وواجهة الفكر والسياسة الصهيونيين ؟

## لماذا التذمر في إسرائيل

لقد كشفت الحرب الإسرائيلية - الفلسطينية في لبنان مجموعة من الحقائق أثارت لدى الرأي اليهودي داخل إسرائيل وخارجها ردود فعل مختلفة مما حدث خلال الحروب السابقة. ويمكن حصر هذه الحقائق في:

- انفصال حجة "الدفاع عن أمن إسرائيل" ، فالاسباب التي قدمتها تل أبيب لتبرير عدوانها على لبنان لم تقنع الكثيرون ، خاصة عندما تجاوز جيش

المدى المتوسط الى مازق سياسي".

- حجم الانعكاسات الاقتصادية للحرب، فإذا كان العتاد العسكري الإسرائيلي هو من تمويل المواطن الأمريكي، فإن المجهود العربي الطويل قد فرض على الإسرائيليين نتائج سيئة لا بد أن تتعقد آثارها في المستقبل. ففي أواخر يوليو الماضي، أي بعد ستة أسابيع من المعارك، كانت كلفة التدخل العسكري قد بلغت ألفاً ومائتين مليون من الدولارات، أي عشر المليارات الإسرائيلية لسنة ١٩٨٣ - ٨٢%. وقد بلغت نسبة ارتفاع المعيشة ٦٣٪ من بداية السنة، وإذا استمر الارتفاع على هذه الوتيرة، فسيصل في نهاية السنة الى ١٣٠٪.

وبالفعل، فقد صادقت الكنيست على زيادة ٤٪ في اسعار النقل العمومي والماء والكهرباء، والمحروقات ومواد أخرى، كما أصدر قرض احباري بنسبة ٤٪ على كل من يدفع ضرائب، حتى يتم جمع ٨٠٠ مليون دولار على شكل قرض طويل المدى (عشر سنوات) بفائدة ٣٪. وهذا مجرد نموذج واحد عن أنواع مختلفة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ومن المنتظر اصدار ضرائب جديدة أيضاً، لا سيما وأن الجيش يستعد لتمديد "اقامته" في لبنان مع كل المصادر التي يتطلبها فصل الشتاء، فضلاً عن ضرورة تمويل برنامج كبير لتعويض العتاد المحطم والذخائر المستعملة، وما أكثرها. ولا شك أن الفئات الضعيفة هي التي تتضرر أكثر من هذه المضاعفات الاقتصادية، وهكذا طالبت مجموعات من "السيفارات" (اليهود القادمون من البلدان العربية) الفقراء والمتهمون ببيفعن، باستعمال الملابس المخصصة للحرب من أجل تحسين ظروف عيشهم. وهذا ما يعني، بتلخيص القاعدة الانتخابية لبيفعن والمكونة في أغلبيتها من هذه الفئات السفلية بالضبط.

### حدود معارضة الحرب في إسرائيل

رغم أن الحكم الصهيوني عمل بكل الوسائل على التقليل من شأن التحرك المعادي للحرب في إسرائيل، فإن الأرقام الصادرة عن مؤسسات استطلاع الرأي تظهر أن واحداً من كل أربعة Israelis يعتقد أن غزو لبنان عمل غير مبرر، كما أنأغلبية الإسرائيليين كانوا ضد اقتحام بيروت الغربية، أي بعبارة أخرى، ضد تصفية منظمة التحرير الفلسطينية كما يريد بيفعن، وقد تظاهر يوم ٣ يوليو ١٠٠ ألف إسرائيلي في تل أبيب للتنديد بالحرب، وهذا يعني من الناحية الكمية على المستوى الفرنسي مليون وسبعمائة ألف متظاهر، وستة ملايين

العدوان الإسرائيلي الأربعين كلم التي أعلنت كهدف في البداية، ومنذ ذلك الوقت وعدد من الجنود الإسرائيليين يقولون جهاراً أن الحكومة خدعتهم وغرت بهم، وأن الجيش الإسرائيلي هو "صلا جيش" "دفاع" وليس جيش احتلال كما يدل على ذلك اسمه.

- ادراك أن حيوية الشعور الوطني الفلسطيني تدل على أنه لا يمكن تدمير المنظمة التي تجسده: منظمة التحرير الفلسطينية، وأنه حتى لو أحرزت إسرائيل على نصر عسكري كامل، فإن هذا النصر لن يحل المشكلة الفلسطينية بأى شكل من الأشكال. وبموازاة هذا، بدأت أسطورة "الإرهاب الفلسطيني" تسقط شيئاً فشيئاً، فقد رأى Israelis بـ "حيوانات نمثلي على رجالين" كما وصفهم رأس رمح الإرهاب الصهيوني بيغن. وهكذا قال "بنيامين كوهن" رئيس لجنة مناهضة الحرب في لبنان: "لقد تم تصوير مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية على أنهم "حيوانات". لكن آلاف الجنود الذين قاتلواهم جسدياً يعرفون الان أنهم رجال براً وقلب". وقد كانت عبارة "منظمة التحرير الفلسطينية" مخيفة في الصحافة الإسرائيلية، ولكنها أصبحت اليوم كلمة إنسانية اذا جاز القول... وهذا رغم دعاية أجهزة الإعلام الصهيونية والتضليل على الصحفيين ومصادرهم وتحقيقاتهم.

- ادانة أغلبية الرأي العام الغربي كما تدل على ذلك استطلاعات الرأي في أوروبا والولايات المتحدة، بالإضافة إلى المواقف التي اتخذتها بعض الشخصيات اليهودية البارزة وذات النفوذ مثل ناخوم غولدمان وسيير منديس فرنس، الخ... كما أن مئات المثقفين اليهود ادانوا عطفياً بيغن وشارون وطالبوه بوقفهما، مما فتح ثرة في "الاجماع الإسرائيلي" المزعوم، والدعم اللامشروط لليهود عبر العالم. والمهم في الأمر، هو أن معارضة الحرب تعتبر حسب أيديولوجية النظام العسكري الإسرائيلي خرقاً للمبدأ شبه المقدس القائل بالتضامن اللامشروط مع الحكومة في أوقات الحرب. فللمرة الأولى يتسلّل اليهود عن صحة حسابات إسرائيل. وقد بدأ البعض منهم يرى فيها تهديداً مستقبلاً للدولة الصهيونية بالذات، بينما قامت العملية كلها على مبدأ صيادة آمن هذه الدولة. وهكذا كتب "سول فريلاندر" وهو مؤرخ، وأحد مسؤولي حركة "السلام الان": "قد يحدث أن يرتد الكيد إلى أصحابه". وربما سيجد شارون وبيفن نفسهما بعد عملية بيروت، أمام ضغط قوى جداً يطالب بالاعتراف بالواقع الوطني الفلسطيني، إن ما يظهر على المدى القريب وكأنه انتصار سيؤدي على

الآن فصاعداً، من تحريك الاسرائيليين على هواه، وليس له خيار منذ الان الا بين الانفلاس أو توجيه سيف القمع الى صفوف الاسرائيليين هذه المرة، بعدما فشل في اخضاع وتصفية الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها . ولعل ما صرخ به الاستاذ الديني المشهور "بيساياف ليبوفيفيش" يشير الى هذا الافق، اذ قال : "ان هذه الحرب ليست الا مدخلاً للحرب القادمة، وهذه الحروب المستمرة تغدو الصيرورة التي تضرر وجود دولة اسرائيل ، من الخارج بسبب الحرب، ومن الداخل بسبب تفكك المجتمع الاسرائيلي . نحن اليوم دولة من ثلاثة مليون يهودي نسيطر على أربعة ملايين من العرب، اتنا نشهي أكثر فأكثر روديسيا بالامم. الخطيئة الاصلية هي احتلال الاراضي العربية منذ خمسة عشر عاماً. ان الحل الوحيد الممكن هو الانسحاب من هذه الاراضي، وأكرر ندائی للجنود الاسرائيليين، وأقول لهم : ارفضوا الخدمة في الاراضي المحتلة" .



أمريكي، ضد حرب الجزائر او حرب فيتنام مثلاً .  
ان المعادلة التي يعيشها الاسرائيليون في خضم هذه الحرب الطويلة والخطيرة العواقب، هي أن حكومة الإرهابي بين لا يمكن ان تتخلى عن استراتيجيةيتها القائمة على الحرب الا اذا اعترفت بخطا سياستها، وخاطرت وبالتالي بفقدان السلطة. كما ان الاسرائيليين بدأوا يدركون ان الهدف الثاني للغزو، اى اقامة "نظام جديد" في لبنان سيطلب ابقاء الجيش في قسم من الاراضي اللبنانية على الاقل . وقد بات من المؤكد انه يستعد لقضاء فصل الشتاء في الجنوب. لقد دخلت اسرائيل في الدوامة اللبنانية ظنا منها انها ستقوم "بنزهة" في لبنان ليس الا، لكنها غرفت في الوحل . وهكذا بدا التفكير الاسرائيلي يتجه من خلال معارضة الحرب ونتائجها نحو الاقرار بضرورة ترك لبنان للبنانيين واقامة "نظام جديد" في اسرائيل هذه المرة . فقد اعلن أحد سوالي لجنة "السلام الان" قائلاً: "يقال انه ينبغي اقامة مجلس للانقاذ الوطني في لبنان . وانا مقتنع بأن اسرائيل في حاجة لمثل هذه الهيئة عاجلاً لانقاذهما من بغير وسياسته الكارئية" .

وإذا كانت حركة السلام في اسرائيل قد تمكنـت من تكسير جدار الصمت الذي حاول فرضه روّوس الارهاب الصهيوني، واستطاعت البدء في خلق جبهة ثانية في اسرائيل، الا انها تعاني من بعض الحدود التي تمنعها من تكسير الاطر السياسية التقليدية والخروج ببرنامج حقيقي للسلام . فعمل "قوى السلام" لا يتجسد في حركة سياسية معينة، بل في حركات ولجان متعددة، وهذا رغم الاقرارات بأن الامر يتعلق ليس بالصراع ضد سياسة بغير فحسب ، ولكن ايضا ضد ريجان الذي اوحى له بالحرب وفتح له مجال التحرّك" كما يقول "بنيامين كوهن" . كما ان سياسة "المعارضة العمالية" قد اضعفت الى حد كبير معارضة الحرب، فلو ان حزب العمل لم يوْد الحرب، لما دامت كل ذلك الوقت، ولو ربما آدت الى سقوط حكومة بغير، وقد كتب احد اعضاء حزب العمل مقالاً وجهاً لقيادة هذا الحزب يقول فيه: "هل تخشون من أن تلصق بكم تهمة عدم الوطنية؟ ان أكبر وأقوى وطني في هذه الأيام هو من يرفع صوته ويصرخ: اوقفوا النار فروا ما غادروا بيروت حالاً كفوا عن تقديم أبناءنا ضحايا على مذبح مطاعم شارون وبغير ما" ، بل ان البعض ذهب الى حد وصف حزب العمل بـ"الليكود الثاني" ، نظراً لعجزه عن تقديم اقتراحات مختلفة ومنسجمة حتى لا يفقد أصواته الانتخابية .

غير أنه اذا كان اتجاه معارضـة الحرب ما زال محدودـا سياسـيا ، فإن انعـكـاسـاتـ الحربـ نفسهاـ تـدلـ معـ ذلكـ عـلـىـ انـ الحـكـمـ الاسـرـايـلـيـ لـنـ يـتـمـكـنـ منـ

وقد أجبت أن هذا غير معقول، فلبنان مسيحي ينبغي أن يتخلّى عن صور وطرايلس والبقاء، وليس في العالم أية قوة تستطيع ارجاع لبنان الى حدود ما قبل الحرب العالمية الأولى، لا سيما وأنه سيفقد آنذاك سبب وجوده الاقتصادي".

وفي نفس اليوم أوضح بن غريون في رسالة إلى شاريت أن "لبنان هو أضعف حلقة في الجامعة العربية، وإن المسيحيين يشكلون أغلبية السكان في لبنان التاريخي، أغلبية لها تقاليد وثقافة مختلفة عن تقاليد وثقافة أعضاء الجامعة الآخرين" مضيفاً "لقد ارتكبت فرنسا خطأ فادحاً بتوسيعها حدود لبنان، إن المسلمين ضمن هذه الحدود الموسعة ليسوا أحراضاً في التصرف كما يريدون، حتى ولو كانت لديهم الأغلبية، وذلك خوفاً من المسيحيين، إن إنشاء دولة مسيحية هو بالتأني عمل طبيعي وذو حذور تاريخية (٢٠٠) في الاحوال العادلة سيكون هذا مستحيلاً عملياً (٢٠٠) لكن في أوقات الاضطراب والثورة أو الحرب الأهلية، فإن الوضع يتغير، وحتى الضعفاء يظهرون بمظهر الابطال، ربما حان الوقت لخلق دولة مسيحية بالقرب منا، إن هذا يعني هذه المرة أن كل الطاقات وكل الوسائل يجب أن تستخدم لهذا الهدف، وإن علينا أن نتحرك في جميع الاتجاهات لخلق تغيير جذري في لبنان".

ان هدفنا لن يتحقق بدون مراجعة حدود لبنان ، لكن اذا استطعنا ان نجد في لبنان رجالا او مهاجرين لبنانيين بوعهم تعبئة السكان لانشاء دولة مارونية، فإنه لن يفيدهم وجود حدود موسعة وسكان مسلمين كثيرين " . وفي ١٦ ماي ١٩٥٤ على اثر اجتماع لمسؤولي الدفاع والشئون الخارجية، كتب شاربٍت متحدثا عن قائد الاركان العامة مoshi ديان : "حسب ديان، سيكون من الضروري فقط العثور على ضابط ولو كان قائدا بسيطا، يمكننا ان نكتب عطفه او نشرته وندفعه لكي يعلن نفسه منقذا للمارونيين . وانذاك يدخل الجيش الاسرائيلي الى لبنان ويحتل الاراضي الفرنسية، ويقيم نظاما مسيحيا يتحالف مع اسرائيل . اما الاراضي الواقعة في جنوب نهر الليطاني فستضمنها اسرائيل بالكامل ، وسيطر كل شيء على ما يرام " .

وفي ٢٨ ماي ١٩٥٤، كتب شاريت يقول: "لقد أيد قائد الاركان العامة مخططاً يرمي إلى ارشاد ضابط (البناني) يقبل أن يكون ببيدق حتى يظهر الجيش الإسرائيلي وكانه يستجيب لنداء تحرير لبنان من افظعهاد المسلمين".

لقد كانت الحركة المهيونية ترى دائمًا في تفكك الشرق العربي شرطًا لاستمرارها ككيان سياسي وعسكريٍّ وهذا ما تأكد أكثر مع الفزو الإسرائيلي

## نماذج عن المشروع الاستراتيجي الصهيوني

لقد كانت دائماً لاسرائيل اطعاماً ترابية وسياسية في لبنان. فالاطعام الترابية المتعلقة بالجنوب اللبناني ومصادره المائية قد عبرت عنها الحركة الصهيونية غيرها مرة حتى قبل انشاء الكيان الاسرائيلي. أما الاطعام السياسية فهي وجهة ضد النظام السياسي اللبناني المتعدد الطوائف، وهي تعود الى الخمسينيات عندما كان حزب العمل الاسرائيلي يطبق المواجهات لبث الاضطراب في لبنان، خاصة عن طريق دفع بعض القادة المارونيين الى تكسير الوفاق الاسلامي - المسيحي. ولا غرابة أن نرى شمعون بيريز يدعى اليوم الى تقسيم لبنان وفصل المسلمين عن المسيحيين وارجاع لبنان الى حدود ما قبل الحرب العالمية الاولى. وهذا مقتطف من "يوميات موشى شاريت" (وهو وزير خارجية اسرائيل سابقاً) تظهر أن مشاريع اسرائيل في تفكيك لبنان تعود على الاقل الى سنة ١٩٥٤

ساقية حمة

في ٢٧ فبراير ١٩٥٤ نقل شاريت ما قاله بن غريون خلال اجتماع مع ديان ولافون : "لقد حان الاوان ليعلن المارونيون في هذه البلاد دولة مسيحية ."

## استراتيجية من أجل إسرائيل في الثمانينات

للبنان، فمنذ بداية شهر جوان، نشرت مجلة "كيفو نيوم" الصهيونية مقالاً بعنوان "استراتيجية من أجل إسرائيل في الثمانينات" يرسم خطوط المخطط الصهيوني في الشرق الأوسط.

قراءة في المطلقات الابيدولوجية والأسلوب العلمية  
للحركتين الصهيونية والنازية

## بماذا تختلف الصهيونية عن النازية

"ما أجمل هوّة الرجال وأسلحتهم العصرية، إنهم يتقدمون إلى الإمام ولا شيء يمكنه أن يوقفهم" . . . بهذه العبارات كان معلق الإذاعة الصهيونية يتحدث عن هجوم الجيش الإسرائيلي على لبنان، مردداً - بدونوعي ولا شك - نفس العبارات التي يتضمنها النشيد النازي!

وفي نفس اللحظة كان "هوّة الرجال" يشنون حرباً كاسحة ضد الفلسطينيين واللبنانيين مستعملين جميع وسائل الإبادة الجماعية التي تمنعها المعاهدات الدولية من قنابل عنقودية وـ"نابالم" ومواد سامة وقنابل الفوسفور، ولعب الأطفال الملغومة . . . مخلفين عشرات آلاف القتلى والجرحى في صفوف السكان المدنيين الأبرياء . . . وبجانب هذا، قامت القوات الصهيونية بانشاء معسكرات الاعتقال في الأراضي اللبنانية المحتلة، وزجت فيها بالآلاف المكان مستعملة ازاءهم كل أساليب الاهانة والضرب والتذيب والتجويع، كما يشهد بذلك الطبيبان النرويجيان ميلير وبيرغ اللذان كانوا يعملان بالمستشفيات الفلسطينية واللذان اعتقلوا في أحد المعسكرات . . . كما قامت قوات الاحتلال بتحطيم المنازل والحدائق بالجرافات والكاسحات خشية من العمل الفدائي في الجنوب، ووضعت خطة منهجمية لتدمير أحياء كاملة في بيروت الغربية، ببنياتها وشارعها وسكنها لليانيين وفلسطينيين، وتحولت مدناً بكمالها إلى حطام من

وينطلق هذا المخطط، حسب المقال، من التحكم في الأرض وترحيل الفلسطينيين منها، ثم تفكك مصر إلى مجموعة من الدوليات، واحدة قبطية وثانية في الصعيد، ودوليات أخرى محلية ضعيفة بدون سلطة مركبة، تقسيم لبنان إلى خمس دوليات "كموزج للعالم العربي كله"، ثم تفكك سوريا وبعدها العراق إلى مناطق عرقية ودينية كما في لبنان؛ في سوريا باقامة دولة علوية في الساحل، ودولة سنية حول حلب وأخرى حول دمشق، بالإضافة إلى دولة درزية، أما في العراق، فيتبين في تجزئته "بمساعدة كل المواجهات العربية" إلى ثلاث دوليات أو أكثر تبعاً للممناطق الشيعية وال逊ية والكردية الخ . . .

وبقارن "إسرائيل شاك" الذي الملخص هذا المخطط المذكور بـ"الأفكار الجغرافية" التي كانت قائمة في ألمانيا ما قبل ١٩٣٣، والتي استوعبت ما هي من طرف هتلر والحركة النازية وحددت مطامعها على أوروبا الشرقية، وهي المطامع التي بما تنفيذها في الفترة ما بين ١٩٣٩ و١٩٤١، خاصة فيما يتعلق بتجزئة الدول" .

ويشكل لبنان ضمن هذا المخطط التقسيمي الشامل مرتكزاً للتطبيق. فتفكيك لبنان إلى دوليات سيؤدي إلى احتدام التوتر في مجموع الشرق الأوسط. وهذه "الطاافية المسترسلة" لمجتمعات الشرق العربي هي التي تزيد إسرائيل الوصول إليها عن طريق تفسخ المجتمع اللبناني، وفي تعاقب الكيانات الطائفية هذا، ستتوفر إسرائيل لنفسها موقع الهيمنة على الوضع في المنطقة.



والتي تعيش في أوروبا في هذا العصر . . . .  
وهناك أيضاً تطابق في مفاهيم ومبادئ الحركتين عندما تدعى أن  
كافحة الشعوب الأخرى تحقد على شعبيهما وتعمل على إبادتهما . وإذا كانت النازية  
قد ركزت في دعايتها على أن الشعب الألماني يعيش في عالم يحقد عليه  
ويعادي، فإن الصهيونية تقول بأن معدات السامية ظاهرة موجودة بشكل دائم  
وأبدى، وأنها خطر محدق باستمراً باليهود أينما حلوا وارتاحوا عبر العالم ،  
وكلاً الحركتين تستهداً من وراء هذه الدعاية خلق أعلى درجة من الشوفينية  
والانزواء والتعصب لدى زبنائهما .

وهذا ما غير عنه الصحفي الأمريكي كوهن عندما قال : "إن الصهاينة  
يتقاسمون مع النازيين نفس الأيديولوجية التي اتبعت على معايدة السامية ، رغم  
أنهم يوظفون تلك الأسس للوصول إلى نتائج معايرة . فمقابل العرق الراي هناك  
بالنسبة لهم ، العرق اليهودي الذي يعتبر أكثر نقاوة وتقوّاً من غيره" .

### **التعاون المباشر والروابط المكشوفة**

الآن العلاقة بين النازية والصهيونية لا تقف عند التشابه والتطابق  
فيما يخص المنشغلات والأسس الأيديولوجية، بل تتعادها إلى العلاقة التنسيقية  
ال مباشرة والروابط المصلحية المكشوفة، علماً بأن القاسم المشترك بين الحركتين  
يبقى هو بروزهما من صلب نفس البورجوازية الإمبريالية الأكثر شوفينية ورجعية .  
ولقد بات موًكداً أن الزعماء الصهاينة كانوا على صلة تنسيق مباشرة مع الحكم  
النازي بالمانيا ، ومع الحركة الفاشية بشكل عام . فمنذ الثلاثينيات ، شعر الزعماء  
الصهاينة بأن تحالفهم مع بريطانيا لم يعد كافياً وأنه من الضروري البحث عن  
حلفاء مضمونين ومتحاوبين مع طبيعة حركتهم ومبادئها .  
وهكذا استقبل الزعيم الإيطالي الفاشي موسوليني الزعيم اليهودي

ناحوم غولدمان وصرح له قائلاً :  
"يجب عليكم أن تنشئوا دولة يهودية حقيقة، وأن لا تكتفوا بهذا  
الملاجأ الحقير الذي منحكم أياه البريطانيون . وانني شخصياً من مؤيدي  
الصهيونية، وسأساعدكم على إنشاء هذه الدولة" . . . .  
وهذه المساعدة التي يتحدث عنها الدكتور الإيطالي هي نفسها التي  
قدمها حلفاؤه الالمان من خلال تقتيل ملايين اليهود في مختلف البلدان  
الأوروبية، الشيء الذي كان يخدم موضوعياً الصهاينة، ويعزز فكرتهم حول ضرورة

الحجارة مثل مدينة صيدا وصور والنبطية . . . .  
آمام كل هذه الأساليب الهمجية كيف لا تتبارى إلى الذهن المقارنة  
المباشرة مع الأساليب التي استعملتها النازية في مفامرها الخرقية للسيطرة على  
العالم والانسانية جماعة؟

### **نظريّة التفوق العرقي**

إلا أن أوجه القرابة بين الصهيونية والنازية لا تقف عند التطابق في  
الأساليب والمناهج بل تتعادها لما هو أعمق وأخطر، أى القرابة والتتشابه في  
الاختيارات الأيديولوجية والأسس النظرية، زيادة على الروابط التاريخية التي  
جمعت بين العصابات الصهيونية الأولى والسلطة الفاشية في كل من المانيا  
وإيطاليا .

ولنبأً بين مقارنة بسيطة بين المفاهيم الصهيونية من جهة، والنازية  
من جهة ثانية، فيما يتعلق بـ "الدولة" وـ "الاقليّة الوطنية" .

لقد أكد منظرو النازية بأن الشعب الألماني يشمل ، زيادة على سكان  
المانيا، كل العناصر الالمانية الموجودة في بولندا وتشيكوسلوفاكيا وسويسرا  
وفرنسا والبرازيل والولايات المتحدة، الخ . . . . كما يعرّفون الأقلية الوطنية  
الالمانية كـ "جزء" من الشعب الالماني تم فصله عن متبوعه لكنه حافظ على العناصر  
التي تشكل قيمة العرق" .

اما الصهاينة، فإنهم يقولون من جهتهم بـ "الشعب اليهودي الواحد"  
الذى تتوارد عناصره عبر العالم ، في حين أن أسرائل تشكل مركزه ووطنه وـ "أرض  
معيادة" ، وبالتالي، فإن جميع اليهود الذين يعيشون خارج هذا الوطن يشكلون  
ـ "اقليات وطنية" تابعة للمركز الصهيوني ومطالبة بالولاء ، كما أن لها واحبات  
اتجاهه .

وكل من الحركتين، الصهيونية والنازية، تعتبر أن "شعبها" وحده  
يتمتع بصفات وخصائص تميزه عن بقية الشعوب . وفي هذا السياق أكد هتلر أن  
ـ "الاريين هم مؤسسو الحضارة عبر العالم بأسره" ، في حين أن الصهيوني بن  
غريون، قد ألح على "التفوق الفكري والأدبي للامة اليهودية" بحيث أن اليهود  
يتوفرون على كل الخصال التي تجعل منهم "شعباً مختاراً" لانه هو الذي تحكم  
ـ كما يؤكد بن غريون - من "خلق فكر أصيل ومتميز لم تكن تعرفه لا شعوب  
مصر وبابل والهند والصين ، ولا شعوب اليونان والروماني وتلك المنحدرة منها

اسرائيل ليسوا أولئك اليهود الأوروبيين الذين نجوا من الموت في معسكرات هتلر، بل انهم يستعملون الجرائم التي ارتكبها النازية في حق اليهود، للتغطية عن الجرائم التي يقومون بها هم أنفسهم في حق الشعب الفلسطيني". وما ممارسة التقتيل الجماعي، واحتقار القانون الدولي، وسياسة الهجوم والتوسيع على حساب البلدان العربية، والعنصرية التي رفعها الصهاينة إلى مستوى عقيدة الدولة.. الا صورة طبق الاصل للعقيدة والممارسة الفاشية السائدة الذكر.

وإذا كانت الحركة الصهيونية، في دعايتها الرسمية، تنفي على نفسها هدف التقتيل الجماعي للشعب الفلسطيني، فإن بوادر هذا الهدف قد تجلت في الحقيقة منذ أن شرع الصهاينة في احتلال فلسطين ، وقت العحامية البريطانية، مدعين بأن لا وجود لشعب اسمه الشعب الفلسطيني، وأن فلسطين "ارض بلا شعب" ، وبالتالي، فلم يبق للشعب اليهودي، الذي ليس له وطن، إلا أن يتمكن من هذه الأرض ..

وهذا ما شرحه الخبير القانوني الأمريكي "سولز بريجر" عندما قال: "ان الصهيونية ليس لها عمليا اي معنى الا اذا عانت على القضاء على الشعب الذي وجد في فلسطين، ومنعه من اي حق في تقرير مصيره واستبدال ارادته بارادة أجنبية" ..

### من الاستعمار إلى التقتيل الجماعي

عندما شرعت الحركة الصهيونية في استعمار فلسطين قبيل الحرب العالمية الثانية، كانت اهدافها المحلية تتجلّى في شعارات اساسين هما: "الحصول على الأرض" وـ"التمكن من الشغل" . وكان يعني الشعار الاول، بكل ساطة، طرد الفلاحين الفلسطينيين من الاراضي التي يشتريها الراسمال الصهيوني العالمي من الاقطاعيين العرب بهدف اقامة الفيئات الصهيونية "الكيبيوترات" ، والتي كان دخولها مننوعا على العرب، متراكمة.

اما الشعار الثاني، فيترجم مبدأ عنصريا آخر هو حرمان العرب من الشغل في المؤسسات الصناعية والتجارية التي احتكرها اليهود . ولقد حولت الصهيونية هذين الشعارات تدريجيا، لدمجها في شعار اساسي واحد "الشغل لليهود في الارض اليهودية" .. وكان هذا يعني حرمان الفلاحين الفلسطينيين من وسائل عيشهم ، وتحويل العمال الى عاطلين ، وفقا لمبدأ عنصري واضح . وما اتبه

تعرف اليهود للاضطهاد حتى يكونوا مضطرين للالتفاف حول الحركة الصهيونية . وهذا هو رأى ناخوم غولدمان نفسه الذي يخشى "تفتت اليهود" بشكل سريع في حالة عدم تعزّزهم للاضطهاد ، وهذا ما عبر عنه بشكل واضح عندما قال: "ان التفاصن هو الذي مكن من وحدة الشعب اليهودي . و حتى بالنسبة للتقتيل ملابين اليهود من طرف النازية، لقد عاد بنتائج مفيدة تجلت في اذكاء" روح التفاصن والاصرار على البقاء اليهوديا" . وهذا أيضا ما ترجمه النازيون في دعايتهم من خلال شعارهم المشهور : "المانيا للالمان ، واليهود الى فلسطين" ، والذي كان يناسب تماما اهداف الحركة الصهيونية.

وفي هذا الاتجاه، عقد النازيون مع الزعما الصهاينة سنة ١٩٣٣ ، اتفاقية تحت عنوان "عملية الانتقال هافارا" ، الرامية الى تهجير اليهود من المانيا العاشرة نحو فلسطين ، وذلك بتمويل من الحركة الصهيونية نفسها ، وهذا ما تؤكد "الموسوعة اليهودية" التي تقول : "في سنة ١٩٣٤ صدرت تعليمات رسمية الى جميع السلطات المحلية في المانيا النازية تنص على تشجيع نشاط المنظمات والشبيبة الصهيونية في المانيا بهدف تهجير اليهود الى فلسطين" . وفي سنة ١٩٣٨ ، صدرت من الحكم النازي تعليمات أخرى تنص على عدم مضايقة نشاط الرأساليين اليهود ، ذلك ان هتلر كان في حاجة الى العمالة الصعبة التي يجلبها له الرأساليون الصهاينة من اجل تسليح جيشه . وفي نفس الاتجاه، صدر عن وزارة الخارجية الالمانية تعليم الى سفاراتها وهيئاتها الدبلوماسية عبر العالم يقول بالنص: "ان الاهداف التي يحمل من اجلها اليهود الذين يسعون الى خلق كيان خاص بهم ، وعلى رأسهم الصهاينة، لا تختلف في شيء عن اهداف السياسة الالمانية تجاه اليهود عامة" ..

ولما شرع النازيون في التقتيل الجماعي لليهود ، استعنوا بالمنظرين الصهيونيتين اللذين أنشئا في المانيا تحت رعاية النظام النازي وهما "المجلس اليهودي" وـ"الرابطة الامبراطورية لليهود المانيا" . وكان دور المنظرين هو وضع لواحة اليهود الذين يتوجب قتلهم واحداً، ممتلكاتهم واستدعاءهم الى المكان المقرر لاغتيالهم ، ومطاردة من تغيب او اخفى منهم .

وهكذا قاتل الصهاينة قد ساهموا فعلا في جرائم النازية ، والتقت مصالحهم مع مصلحتها في تقتيل ملابين الابرياء ، في حين انتابنا نراهم اليوم يتعمدون في الجريمة والاعتداء على الشعب الفلسطيني ، بدعوى الانتقام لهؤلاء الابرياء !

الحقيقة، كما يقول الصحفي الامريكي هنرى درايدر، ان "حكام

هذه الاساليب بتلك التي كانت تستعملها النازية داخل وخارج المانيا عمل بشعار "الدفاع عن مصالح الشغل الالمانية" والتي اصدرت الحكومة الالمانية بمددها يوم ٢٨ مارس ١٩٣٣، تعليمات رسمية تقول حرفياً : "لا تشرروا شيئاً من المتاجر اليهودية، قاطعوا الاطباء والمحامين اليهود" . وبعبارة أخرى ، فإن الاساليب التي استعملتها النازية في حق اليهود ، هي نفسها التي طبقتها الحركة الصهيونية حيال العرب الفلسطينيين .

و بما ان هذه الاساليب أثارت مقاومة الفلسطينيين ، فان الصهاينة لم يتزددوا في خلق فرقهم الارهابية بهدف التصفية الجسدية لكل من رفض او ناضل او قاوم ، وهكذا شرعت منظمات "هاغانا" و "الارغون" و "ستيرن" في زرع الرعب والموت والارهاب بشراسة ووحشية لم يسبق لها مثيل ، بهدف طرد العرب الفلسطينيين من ديارهم بالقوة ، غير متعددة في ارتكاب ابشع واسع الجرائم من أجل الحصول على أكثر ما يمكن من الاراضي قبل نهاية الحماية البريطانية .

وهذه المنظمات الفاشية ، وعلى رأسها الارغون "التي تزعّمها الارهابي بيغن ، هي التي استحوذت على مدينتي يافا وحيفا بالقوة ويتحد لقرارات الامم المتحدة ، وهي التي اشتهرت بعملياتها الوحشية في كل من دير ياسين وكفر قاسم حيث كشفت عن طبيعتها الاجرامية الشنعاء من خلال التقتيل الجماعي للرجال والنساء والاطفال والشيوخ ، مرغمة أزيد من مليوني عربي فلسطيني على التشرد والرحيل والا جوء . وهذه الجرائم كلها لم تكن محروقة للصهاينة الفاشية ، بل كانت موضوع مفخرة وتباهي بالنسبة اليهم ، وهذا ما عبر عنه الارهابي بيغن نفسه عندما قال : "لم يكن بالامكان اقامة دولة اسرائيل لولا انتصارنا في دير ياسين" ! وقد كانت صور القتل والدمار في دير ياسين تطبع في الاف المنشورات وتوزع على سكان القرى الأخرى حاملة هذا التعليق : "ان لم ترحلوا ، فسيكون هذا مصيركم" ! وما اشبه هذه المنشورات بتلك التي وزعها الصهاينة على سكان بيروت الغربية وهم يمارسون نفس اساليب التدمير والتقتيل الجماعي : فال مجرمون الذين قادوا عمليات دير ياسين وكفر قاسم ، هم انفسهم الذين يعلمون على تدمير لبنان سكاناً وبلداً .

### "الحرب الوقائية" و "المجال الحيوي"

ومن بين اوجه القرابة بين الصهاينة والنازية تطابق مفهوميهما

"للمجال الحيوي" و "الحرب الوقائية" .

الملاحظ ان الصهاينة لم يحددوا يوماً ما مساحة الدولة التي يريدونها بل أن أحد زعماء الصهيونية البارزين بن غريون ، سبق أن صرّح قائلاً : "إن حجم الدولة اليهودية سيتم تحديده من خلال الحرب" . وبالإضافة الى أطروحة "اسرائيل الكبير" من النيل الى الفرات التي يقول بها حزب "تيهيهـا" الذي يشارك ببعن في السلطة ، هناك اطماع توسيعية ياتي مطروحة رسمياً من طرف الصهاينة . لقد صرّح الارهابي بيغن بأنه لا ينوي التنازل عن الضفة الغربية وغزة ، وعن مرتفعات الجولان التي ضمها رسمياً سنة ١٩٨١ ، وكذلك الشان بالنسبة للمناطق الجنوبية في لبنان . تماماً كما كان هتلر يطالب بنصف أوروبا !

اما بالنسبة لشعار "الحرب الوقائية" ، يجب التذكر هنا ان أول من طرّحه هم تحديداً حكام المانيا النازية للتغطية عن أهدافهم التوسيعية الحقيقية كوسيلة لتحصيل مسوأ ولية الاعتداء للمعتدى عليه .

و اذا كانت النازية قد تدرّعت وراء "الدفاع عن العالم الحر والحضارة الغربية" والتصدى "للخطر الشيعي" لتنفيذ مراميها التوسيعية ، فائناً نرى الصهاينة أيضاً تقدم كل هجوماتها واعتداءاتها على أنها مجرد عمليات "وقائية" تفرضها الضرورة امام "الارهاب" و "العداء العربي" . ومن أجل نيل عطف الرأي العام الغربي ، والتآثير عليه من خلال وسائل الاعلام التي تتتحكم في العديد منها ، نراها ترفع نفس الشعارات وتقدم نفس التبريرات وتتنصب نفسها "داعية عن قيم العالم الغربي ضد "الخطر الشيعي" بنفس الطريقة التي سلكها أسلافها في الحركة النازية .

وها هو بيغن يصرّح لصحيفة "شيكاغو تريبيون" (يوم ٢٢ يونيو ١٩٨٢) محاولاً تبرير هجوم القوات الصهيونية على لبنان ، حيث يقول : "ان تكديس الاسلحة المتطرفة في لبنان من طرف الاتحاد السوفييتي لا يمكن تفسيره الا بنيتها في احتلال اسرائيل ثم الاردن والعربية السعودية وكل دول الخليج" . هذا مع العلم أن المخطط الصهيوني – كما يكشف عنه الوزير الاول السابق للكيان الصهيوني شاريت في مذكراته التي نشرت مؤخراً – كان يتضمن قبل وجود اي فلسطيني مسلح في لبنان ، ضرورة غزو جنوب لبنان واحتلاله حتى نهر الليطاني ، واقامة نظام مسيحي في الشمال .

اما بالنسبة للقانون الدولي ، وقرارات الهيئات الدولية ، فان الصهاينة لا تعتبر نفسها معتبرة بها اطلاقاً ، اذ أنها تعتبر ان ما تعلمه وتقوم به يستند الى "حق تاريخي طبيعي" ، وهذا ما عبر عنه المنظر الصهيوني

"روبير مسراحي" عندما قال : "ان للرجل اليهودى والدولة اليهودية الحق في العيش حسب اختيارهما وخاصيتهما" . وقد علق الكاتب ورجل القانون الفرنسي فيليب دو سان روبيير" على هذا قائلاً، ان هذا الطرح لا يختلف عن الاعتراف بـان "هتلر كان له الحق كذلك في بناء الدولة النازية كما يشاء ، وقتل الايريا كما يحلو له" .. وهذا الطرح يشكل في حقيقة الامر مثلاً ساطعاً عن افراج مفهوم الحق والقانون من محتواهما الحقيقي، وتحويلهما الى أدوات لتبصير الظلم والعنف والاستعباد .

هكذا فإن القانون الصهيوني يعتمد على تاويل صهيوني لليهودية، وينصب نفسه حامياً "لشرف اليهود، ونقاؤة دمهم"، بنفس الطريقة التي حرم بها القانون النازى الصادر في ١٥ سبتمبر ١٩٣٥ الزواج المختلط بين العنصر الالماني وغيره، وذلك من اجل حفظ "نقاؤة الدم الالماني والشرف الالماني" على حد تعبيره الحرفى .٠٠٠

وإذا ما اضفنا إلى هذا التطابق في الطرحين الصهيوني والنازي ، تشبه عقليةهما الشوفينية ومبادئهما العنصرية سواءً على المستوى السياسي أو الثقافي ، ودرجة عسكرتهمما ، بدت لنا بكل جلاءٍ ووضوح القرابة المتيبة بين الصهيونية والنازية . وهذا ما لن تنفعنا عنه مهارة الصهاينة وحلفائهم في تشويه الحقائق والمعطيات ، واستبدال الأحداث بغيرها أو نكرانها ، وشن الحملات الإعلامية المسمومة وسط الرأي العام .. وهي نفس الأساليب التي استعملتها الحركة الفاشية النازية بدون جدوى .. ذلك أن حكم التاريخ آت لا محالة .



## **الجبهة الوطنية الديموقراطية بديلاً عن "الاجماع" الفاسد**

سبق لـ"الاختيار الثوري" أن تعرضت بالتحليل لهذه المغالطة السياسية الفاضحة التي طرحتها النظم المطلق في المغرب ، وتبناها معه من تبنيها – لحاجة في نفس يعقوب – لا وهي مغالطة "الاجماع الوطني حول العرش" . . . .  
لقد قلنا في غير ما مناسبة وغير ما مكان أن هذا الشعار ، ما هو الا جزء من الخطة التضليلية الشاملة التي وضعتها الطبقة الحاكمة لنفسها بهدف استغلال قضيتنا الوطنية كمطية لخدمة أهدافها الطبقية الذاتية ، والتتمادي في توظيف مقدراتنا الوطنية ، البشرية والاقتصادية والاستراتيجية ، لصالح الرأسمال العالمي ، منتفعة ومستفيدة في نفس الوقت بما يوجد به أسيادها الامبراليون جزاء لها على ما قامت وتقوم به من سمسرة وسلب ونهب واستغلال .

صحيح أن هذه الطبقة يهمها بشكل أو باخر استرجاع جزء من تراثنا الوطني ، حتى تتمكن من ترميم أوضاعها – وهي التي تعرضت لهزات خطيرة متتالية في مطلع السبعينيات – وتوسيع رقعة استغلالها وتحسين أوضاعها الاقتصادية ، والظهور بمظهر القوة أمام حلفائها ، لكن طبيعة هذه الطبقة – تارخيا وحاليا – تحرم عليها أن تلعب أي دور وطني تحرري حقيقي ، وتزيح عنها امكانية أي حس وطني صادق ، وتجعلها تعمل وتحرك في أي خطوة تخطوها بمقاييس المصلحة السياسية الطبقية أولاً وأخيراً ، أي مصلحة الطبقة الاقطاعية

والمعنى لشتى الاساليب والاشكال من اختطاف واعتقال وقطع للارزاق ، وقتل فردى أو تقتيل جماعي . . . .

٣) وهذا هي القوى الوطنية والتقدمية عامة تعانى من التفرقة والانزواء والانعكاس على النفس، متأثرة ومصابة بنتائج سياسة "فرق تسد" التي يمارسها الحكم ويلقى فيها أغراضه المبيتة، في حين أن بعض الفئات من هذه القوى قد جرتها لعبـة "الاجماع" و"المسلسل" ، واستهـوتها مغازلة النـظام الى درجة تقديم الخـدمة العمـلية والمـوضوعـية لهـذا الـاخـير او الـارتـمامـة في أحـفـانـهـ وـقطـعـ خـيوـطـ الرـجـعـةـ نـهـائـيـاـ ، وـالـانتـفاعـ وـالـاستـفـادـةـ بـالـهـامـشـ المـصلـحـيـ الذـىـ فـتـحـهـ لـمـثـلـ هـذـهـ الفـئـةـ المرـتـدةـ ، ولـهـ وـحدـهـ دونـ سـواـهـ . . . .

ان مجمل هذه النتائج المشوّهة لا نطرحها من باب التشفي أو من أجل تسجيلها سلباً كقدر منزل محظوظ ، بل ان هدفنا الاول والأخير هو استخلاص الدروس وال عبر ، ووضع الموقف والتحليل في محك الواقع والممارسة على طريق تقديم الخط الثوري وتجديده وتحصيله ، وبما فيه خدمة للمصالح العليا للوطن والشعب .

ومن زاوية هذه المصلحة العليا بالذات ، نتوجه اليـوم الى كافة القوى الوطنية والتقدمية المخلصة ، من أجل تجاوز العقلية الحزبية الضيقـة ، والشروع حالـاـ في "الافتـاحـ" الذـىـ يـحـبـ آنـ يـسـودـ فيـ الحـقـيـقـةـ بـيـنـ القـوـىـ الحـيـةـ فيـ بلـادـنـاـ بـمـخـتـلـفـ شـارـبـهـاـ يـوـحـدـ فـيـمـاـ بـيـنـهـاـ هـدـفـ وـطـنـيـ أـسـمـاـ وـاـحـدـ ، أـلـاـ وـهـوـ تـحرـيرـ بلـادـنـاـ مـنـ السـيـطـرـةـ الـاجـنبـيـةـ بـكـلـ تـلاـوـيـنـهـاـ وـالـقـضـاءـ عـلـىـ كـلـ العـوـاـمـ الـتـيـ تـسـمـعـ بـمـثـلـ هـذـهـ السـيـطـرـةـ وـتـخـدـمـهـاـ .

صحيح أن المنطلقات الايديولوجية والاهداف السياسية البعيدة والمتوسطة المدى قد تكون مختلفة أو متباينة فيما بين مختلف هذه القوى ، لكن هناك غيرـماـ نقطـةـ وـغـيـرـماـ هـدـفـ مـرـحـلـيـ تـجـدـ فـيـهـمـاـ كـلـهـاـ مـصـلـحـةـ مشـتـرـكـةـ ، انـ هـيـ كـانـتـ فـعـلـاـ مـوـءـمـةـ وـمـخـلـصـةـ لـلـهـدـفـ الـوطـنـيـ اـسـمـاـ . . . . هذا زـيـادـةـ عـلـىـ خـطـورـةـ الحـالـةـ التـيـ نـعيـشـهـاـ عـلـىـ كـافـةـ الـمـسـتـوـيـاتـ ، الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ ، وـالـتـيـ لـنـ تـزـيدـ اـلـاـ اـسـتـفـحـالـاـ ، انـ لـمـ تـجـدـ طـرـيـقاـ لـلـعـلاـجـ قـوـامـهـ تـكـتـيلـ كـلـ القـوـىـ الوـطـنـيـةـ وـالتـقـدمـيـةـ المـخلـصـةـ لـلـتـمـدـىـ - عـلـىـ الـاـقـلـ فـيـ مرـحـلـةـ الدـفـاعـ عـنـ النـفـسـ - للـحـرـبـ الطـبـقـيـ الشـامـلـةـ التـيـ تـشـنـهـاـ الرـجـعـيـةـ الـمـحلـيـةـ عـلـىـ شـعـبـناـ ، مـحـمـيـةـ بـالـاـمـبـرـيـالـيـةـ وـخـادـمـهـاـ .

انـ الـاحـتـلـالـ الـاسـتـعـمـارـيـ سـابـقاـ ، وـهـيـمـنـةـ الـاسـتـعـمـارـ الجـدـيدـ حـالـيـاـ ، لاـ زـالـتـ تـطـرـحـ عـلـىـ مـهـامـاـ وـطـنـيـةـ مـسـتـعـجلـةـ منـ اـجـلـ اـسـتـكـمالـ السـيـادـةـ الـوـطـنـيـةـ

الرأـسـمـالـيـةـ فـيـ اـرـتـبـاطـ عـضـوـيـ بـمـصـلـحةـ الـأـمـبـرـيـالـيـةـ . ولـقـدـ رـأـيـناـ كـيـفـ جـسـدـتـ الطـبـقـةـ الـحـاكـمـ الـرـبـطـ "الـجـدـلـيـ" بـيـنـ "الـمـسـلـلـ التـحـرـيرـ" وـ"الـمـسـلـلـ الـدـيمـقـراـطـيـ" . أـيـ الـرـبـطـ بـيـنـ مـصـلـحـتـهـاـ فـيـ الـرـكـوبـ عـلـىـ القـضـيـةـ الـو~طنـيـةـ مـنـ جـهـةـ ، وـتـرـتـيبـ الـاوـضـاعـ الدـاخـلـيـةـ لـصـالـحـهـاـ مـنـ جـهـةـ ثـانـيـةـ . فـيـ الـوقـتـ الذـىـ دـخـلـ فـيـهـ "الـنـظـامـ" "الـمـسـلـلـ الـمـساـوـمـةـ" وـ"الـمـتـاجـرـةـ بـالـقـضـيـةـ الـو~طنـيـةـ" ، حـرـسـ فـيـ نـفـسـ الـوقـتـ عـلـىـ اـسـتـغـلـالـ نـتـائـجـ عـمـلـهـ فـيـ هـذـاـ الـاتـجـاهـ لـصـالـحـ تـركـيزـ حـكـمـهـ الـمـطـلـقـ وـاضـفـاءـ الـشـرـعـيـةـ عـلـيـهـ باـسـمـ "الـو~طنـيـةـ" ، مـتـسـتـرـاـ وـراءـ مـاـ أـسـمـاـ بـالـمـسـلـلـ الـدـيمـقـراـطـيـ ، وـذـلـكـ فـيـ نـفـسـ الـوقـتـ الذـىـ تـرـدـادـ فـيـهـ اـسـالـيـبـ الـقـمـعـيـةـ شـرـاسـةـ وـتـنـوـعـاـ وـتـجـذـيرـاـ .

وـمـنـ مـنـطـلـقـ التـحـلـيلـ الـبـدـيـهـيـ لـطـبـيـعـةـ الـاـقـطـاعـيـةـ الـرـأـسـمـالـيـةـ وـالـنـظـامـ الـمـطـلـقـ ، مـمـثـلـ مـصـالـحـهـاـ وـالـمـعـبـرـ عـنـهـاـ ، اـكـدـنـاـ اـنـهـ مـنـ الـخـطـ الـاـسـتـراتـيـجـيـ بـالـنـسـبـةـ لـلـحـرـكـةـ الـو~طنـيـةـ الدـخـولـ فـيـ لـعـبـةـ "الـاـجـمـاعـ" مـعـ هـذـهـ الـطـبـقـةـ وـهـذـاـ النـظـامـ باـسـمـ الدـفـاعـ عـنـ القـضـيـةـ الـو~طنـيـةـ ، وـغـضـ الطـرفـ عـنـ الـاهـدـافـ الـذـاتـيـةـ التـيـ حـرـكـتـهـاـ وـتـحـرـكـهـمـاـ ، وـدـفـعـتـهـمـاـ إـلـىـ الـبـحـثـ عـنـ اـجـمـاعـ مـنـ هـذـاـ القـبـيلـ ، كـمـ اـكـدـنـاـ عـلـىـ ضـرـورةـ الـخـطـ الـو~طنـيـ الـدـيمـقـراـطـيـ الـمـسـتـقـلـ الذـىـ يـحـبـ اـنـ يـجـمـعـ بـيـنـ كـافـةـ القـوـىـ الـو~طنـيـةـ وـالـدـيمـقـراـطـيـةـ باـسـتـثـنـاءـ الـطـبـقـةـ السـائـدـةـ ، بـلـ فـيـ تـواـجـهـ مـعـهـاـ ، وـفـيـ صـرـاعـ مـسـتـمـرـ مـسـتـمـيـتـ مـعـ خـطـهـاـ السـيـاسـيـ الـخـيـانـيـ وـالـاـسـتـغـلـالـيـ . ماـ هـيـ النـتـائـجـ وـالـوـقـائـعـ التـيـ توـكـدـ صـحـةـ هـذـهـ الـمـنـطـلـقـاتـ الـاـسـتـراتـيـجـيـةـ وـالـمـبـدـيـةـ ، وـتـعـطـيـ الدـلـلـ الـقـاطـعـ عـلـىـ اـفـلـاسـ "الـمـسـلـلـ التـحـرـيرـ وـالـدـيمـقـراـطـيـةـ" عـلـىـ كـافـةـ الـمـسـتـوـيـاتـ ؟

١) بعد ازيد من سبع سنوات من الحرب ، كلـهاـ تـضـحـيـاتـ بـشـرـيةـ ، اـقـتصـاديـةـ وـمـادـيـةـ قـدـمـتـهـاـ الجـمـاهـيرـ الـشـعـبـيـةـ وـحـدـهـاـ ، فـيـ حـيـنـ اـنـ طـبـقـةـ الـاـقـطـاعـيـةـ الـرـأـسـمـالـيـةـ قدـ اـسـتـغـلـتـ طـرـوفـ الـحـرـبـ نـفـسـهـاـ لـلـاـ غـرـاقـ فـيـ الـمـضـارـبـ وـالـبـذـخـ وـالـاغـتـنـاءـ ، بـعـدـ السـبـعـ سـنـوـاتـ تـلـكـ ، أـدـتـ سـيـاسـةـ النـظـامـ وـمـسـاـوـمـاتـهـ وـمـنـاورـاتـهـ لـيـسـ إـلـىـ "الـتـحـرـيرـ" ، بـلـ إـلـىـ مـأـزـقـ سـيـاسـيـ - عـسـكـريـ - دـيـبـلـوـمـاـسـيـ اـكـثـرـ تـعـقـيـداـ . وـخـطـوـرـةـ مـاـ كـانـتـ عـلـىـهـ قـضـيـةـ اـسـتـكـمالـ سـيـاسـتـنـاـ الـو~طنـيـةـ الـعـادـلـةـ .

٢) وبعد نفس المدة من المناورات الانتخابية يعود "الـمـسـلـلـ الـدـيمـقـراـطـيـ" إـلـىـ نـقـطةـ الصـفـرـ - انـ كـانـ تـقـدـمـ عـنـهـاـ يـوـمـاـ . . . . - وـيـكـشـفـ النـظـامـ مـنـ جـدـيدـ عـنـ وـجـهـ الـاـتـوـقـرـاطـيـ الـحـقـيـقـيـ ، وـيـعـملـ بـنـفـسـهـ عـلـىـ اـنـهـاـ لـعـبـةـ "الـمـسـلـلـ" ، فـيـ حـيـنـ اـنـ القـعـمـ الـمـنـهـجـ الـمـتـطـلـرـ وـالـمـتـنـوـعـ وـالـمـدـقـقـ لـمـ يـتـوقفـ بـيـنـ مـاـ مـعـرـضاـ مـئـاتـ الـمـواـطـنـينـ وـالـمـنـاـخـلـيـنـ الـتـقـابـيـيـنـ وـالـسـيـاسـيـيـنـ لـلـاـرـهـابـ الـمـادـيـ .

القومي وعملنا من أجل نصرة قضيتنا القومية المركزية: تحرير فلسطين واسترداد الحقوق العادلة للشعب العربي الفلسطيني وممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية.

أما على الصعيد المعاشي، فإن الازمة الخانقة التي قذفت بملاليين المغاربة إلى أوضاع التهميش والتشرد والنفي داخل بلادهم، وجعلت قوتهم اليومي قاب قوسين أو أدنى من الانهيار، فهناك أيضاً أهداف دنيا واضحة قوامها الدفاع - الدفاع على الأقل - عن العيش الكريم للجماهير والنضال من أجل كبح جشع المستغلين والحد من استغلالهم الفاحش، وبالتالي خوض الصراع الاجتماعي الهداف، المنظم والمسؤول وفق شعارات أدنى تطابق طبيعة المرحلة وتجابوا مع المطالب العادلة لاوسع الجماهير الشعبية. وهذا أيضاً محور نضالي لا يمكنه إلا أن يوحد بين أوسع الفئات الوطنية والتقدمية أمام فداحة الظلم والاستغلال وشاعة الفوارق الطبقية الفاحشة . . .

وكذلك الشأن بالنسبة للنضال من أجل فرض الحريات الديموقراطية التي يحلو للنظام أن يسيطرها على الورق ويتبجح بها في الكلام، في حين أن حرية الفرد والجماعة تعرف في بلادنا محنّة ما سبقتها محنّة، وفي الوقت الذي تداس فيه كرامة الإنسان المغربي وحقوقه، وتتعرض "الرعية" - وهو التعبير الذي يمثّل به النظام المواطنين المغاربة في أواخر القرن العشرين - بنفس الاساليب الاقطاعية التي تميزت بها القرون الوسطى.

يقيّمنا راسخ أن المحاور الثلاثة هاته، تشكل قاعدة صلبة للعمل المشترك بين كافة القوى الوطنية والتقدمية المخلصة، وأسساً واقعية عملية لقيام الجبهة الوطنية الديموقراطية العريضة التي نؤمن بها ونناضل من أجل قيامها، والتي بدونها لا يمكن تحقيق الاهداف التحريرية التي أسلفنا ذكرها، والتي تستدعي تبعية كافة الفئات الشعبية وكافة الجماهير المسحوقة وليس التقوّع والانزواء والاقتدار على الاهداف الذاتية الضيقة.

ان الشروط والظروف الموضوعية لقيام جبهة من هذا القبيل موجودة وقائمة فعلا، وما الخلل الا في الوضاع الذاتية للحركة الوطنية والتقدمية، في خطها الرسمي العام كما في تكتيكاتها السياسي وأسلوب عطّلها في معالجتها للعلاقة مع النظام كما في طريقة عملها التنظيمي سواء في علاقتها الداخلية او في العلاقة مع أوسع الجماهير الشعبية. صحيح أن القضاء على كل مكامن الخلل وتوضيح الطريق الوطني الحق الذي لا غبار عليه، والتمكن من فرز العدو عن الصديق، ووضع الخط الفاصل مع حلفاء الامبراليّة المحليّين، نضال معقد وشاق

المغربية ومحو آثار الاحتلال والعدوان . إن أجزاء من التراب الوطني لا زالت تحت نير الاستعمار المباشر على مرأى وسمع منا ومن الرأي العام، ولم تبق سوى بعض الاستثناءات وعلى رأسها مدینتنينا المفترضتين : سبتة ومليلة والجزر اللاحقة بهما .

أما بالنسبة لإقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب التي ظلت هي الأخرى تحت سيطرة الاستعمار المباشر طيلة عشرين سنة بعد الإعلان عن الاستقلال الرسمي للبلاد ، فلقد أدى بها توسيع النظام المخنّي ومساوماته ومتناوراته على حساب المصالح العليا للبلاد ، أدت بها إلى المأزق الذي ذكرنا ، والذي يجعلها تتعرّض من جديد للتقسيم والاقتتسام في أحسن الاحتمالات ، ناهيك عن الهوة والمسافة التي تم خلقها وتعزيزها وتوسيعها بين جماهيرنا الصحراوية وبقية جماهير الشعب المغربي عن طريق التفرقة الشوفينية والتنعرات الإقليمية الانفصالية .

وعوض أن نتقدم - وقد فعل بيننا وبين الإعلان الرسمي عن الاستقلال زمن يزيد عن ربع قرن - خطوات نحو تحقيق الاستقلال الحقيقي للبلاد ، ها هي سياسة الحكم المتواطئ توءد إلى رجسّو الاستعمار من "النافذة" بل من الباب الواسع بعد أن تم رهن مقدراتنا الاستراتيجية للأمبريالية الأمريكية من خلال تواجد عسكري واقتصادي وسياسي مفتوح ومبرمج ضمن اتفاقيات "سرية" باع من خلالها الحكم بلادنا للاجنبى ، وكان أصحابها وقوها الحياة غير معنيين بالامر ، ولا باماكنهم حتى الاطلاع على محتوى ما تتعرّض أو ستتعرّض له هذه البلاد . . .

وفي هذا المستوى ، مستوى النضال من أجل الكشف عن الاتفاقيات الخيانية مع أمريكا وفضحها والنضال من أجل فسخها ، ووضع حد للهيمنة الامبرالية بمختلف أشكالها العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، والكافح من أجل تحرير كافة أجزاء الوطن واستكمال سيادة البلاد ووحدتها أرضاً وشعباً . . . فاننا لا نرى ما الذي يفرق بين القوى الوطنية والتقدمية ، بل أن هذه الاهداف الوطنية الدنيا لا يمكنها موضوعياً إلا أن تشكل محور ائتلاف وتكلّل ووحدة فيما بينها وقوفاً في وجه العدو المشترك .

وغمي عن القول أن هذه الاهداف الوطنية على الصعيد القطري ترتبط عضويًا ببنضالنا ضد العدو الصهيوني المدعوم بنفس الامبرالية العالمية التي تريد أن تجعل من بلادنا قاعدة لانطلاق هجماتها العدوانية ضد الامة العربية وسائر الشعوب الافريقية ، كما أن تلك الاهداف تندمج تماماً في نضالنا

مستغلی عرق جینه •

سوف يعقب البعض أن دعوتنا للقطيعة مع النظام بمثابة اضعاف القضية الوطنية" ودعوة جديدة "للمشاغبة" ، ونقصان في الواقعية، وتجاهل لـ" موازين القوى" . . . وسترد عليهم: تأملوا قليلاً في النتائج التي قادت اليها سياستكم في الاجماع المزعوم ، سواء على صعيد القضية الوطنية أو بالنسبة للمسألة الدستورية والديموقراطية عامة ، وتمعنوا في الضبابية التي نسجتموها خلال سبع سنوات حول قضايا التحرر والديموقراطية التي كانت واضحة وضوح الشمس ، والتي تسبّب بها شعبنا وأمنت بها الجماهير وانخرطت في الكفاح من أجلها . . . تأملوا كل ذلك واخشو حكم التاريخ ، انه لا يرحم . . .

ان استقراء التاريخ يوضح لنا ان الشعب لا يمكنه ان يحقق اهدافه

ان استقراء التاريخ يوضح لنا ان الشعب لا يمكنه ان يحقق اهدافه التحررية والتقدمية الا اذا تراصت صفوته في خندق واحد، يقابلة خندق اعدائه الطبيفين محلين وأجانب، ولا وسط ولا منزلة بينهما سوى لمن اختار لنفسه طريق الارتداد والانتهازية، خاصة بالنسبة لبلاد تعاني من مخلفات الاحتلال وواقع الهيمنة الامبرialisية. وهل هذه دعوة "للمساومة" وخروج عن "الشرعية"؟

لقد حدتنا أعلاه المحاور الثلاثة الاساسية التي نرى ضرورة تكتيل النضال حولها: محور النضال الوطني والقومي، ومحور الدفاع عن عيش وكرامة المواطن، ومحور النضال الديموقراطي لانتزاع وفرض الحريات الديموقراطية والحد من أساليب التسلط والاستبداد. بقي أن نؤكد من جهة أن العمل من أجل محمل هذه الاهداف لن يتأتى الا بأسلوب النضال الجماهيري الواسع النطاق والشامل لكافة المستويات الاجتماعية والسياسية، وأن نوضح، من جهة ثانية، أن لا شيء يحمل القوى الوطنية والتقدمية، وهي تخوض نضالها الديموقراطي هذا، على السقوط في شرك تكتيك النظام، والسقوط في لعبته واقتسم المسؤولية في مناوراته ومساوماته التي يوجه من خلالها الطعنة تلو الطعنة للاهداف الوطنية والديموقراطية على حد سواء.

ان منطق النضال الديموقراطي نفسه (معناه الاصليل وليس بما المقصود من تشویهات وتحريفات انتخابية ضيقة) يفترض فرز العدو الاساسي والحلولة دون تلقيمه للصف الوطني، والتمادي لنكتيكة السياسي بتكتيك مستقل ، فليس من مصلحة كبيرة ولا صفرة تجمع بينه وبين أوساط الحمادين الشعبيه .

ان حلقات الكفاح ضد الاستغلال الفاحش والدفاع عن العيش الكريم ،  
وحلقات النضال النقابي المنظم ، والعمل الجماهيري في مختلف القطاعات ،  
وحلقات النضال من أجل رفع العسف وتحقيق الحريات الفردية والجماعية ، هي

وطويل النفس، لكن النظرة المتباصرة للمصالح العليا للوطن والشعب في المرحلة الراهنة، المرتبطة جديلاً بطموحات جماهير الشعب في التحرر والبناء الاشتراكي لا تعفي الثوريين من خوض هذا النضال وتسجيه كبند على رأس برنامجهم الشامل الذي يميز بين ما هو آني وعاجل، وما هو مستقبلي وبعيد المدى . صحيح كذلك أن قيام الجبهة المنشودة يقتضي توفير عدة شروط، منها الاتفاق حول البرنامج الادنى والشعارات المرحلية المطابقة له، وتتوفر الاستعداد الذاتي الصادق عند كل طرف ، وضمان الانسجام الادنى في الممارسة القاعدية وسط الشعب ، وتوفير شروط قيادة النضال الواسع قيادة حكيمه وفق شروط كل مرحلة، دونما مزايدة ولا مناقضة ، وبما يضمن الانتقال من طور الى طور أعلى على درب تحقيق الاستقلال الحقيقي وفتح آفاق سيادة الشعب وبناء المجتمع المتحرر الديمقراطي . الا أن كل هذه الشروط يمكن اعتبارها أنها ستجد حلًا مناسباً لها ، مع الشروع في عملية قيام الجبهة نفسها وبداية العمل المشترك بين مختلف اطرافها .

وإذا كنا قد ركزنا في البداية على أن الظروف الموضوعية سانحة ولائمة، بل أنها تنادي بالحاج بقيام مبادرة من هذا القبيل، فإننا في الحقيقة لا نضع أى شرط أو تحفظ للعمل المشترك بين كافة القوى الوطنية والتقدمية بمختلف مشاربيها وتلاؤنها عدا شرط أساسى واحد ألا وهو الخط الفاصل مع النظام الرجعى القائم وحليفه الامبرialisية.

سيكون فعلاً من العبث والمغالطة التحدث عن "العمل الوطني المشترك"، وـ"الجبهة الوطنية الديموقراطية" بالنسبة لمن لا تزال علاقته قائمة مع النظام - تحت أي تبرير كان، "وطني" أو "ديمقراطي" - فلن يكون ذلك سوى من يات مغالطة "التحالف مع الشعب وعدوه" في آن واحد .

ان "الاجماع الوطني" الفاسد قد فسخ نفسه بنفسه، سواء على صعيد القضية الوطنية التي نهت فيها الطبقة الحاكمة نهجاً طبقياً منفرداً يراعي أولاً وأخيراً مصلحتها ومصلحة حلفائها الامبرialisين، أو على صعيد ما سمي بالمسلسل الديموقراطي الذي لن تندفع به جماهير الشعب المغربي، وقد أصبحت تدرك وتعي تمام الوعي أن "الديموقراطية" لدى النظام المغربي احتكار لطبقة ومن لف لفها من منتفعين وانتهزيين، وأن القمع والارهاب نصيبها ونصيب قواها الحية المناضلة، وبالتالي، فإن أية محاولة للّمّ حطام مسلسل التحرير والديمقراطية المزعوم ، ومحاولات احياء "الاجماع" الممسوخ، لن تقدّم أصحابها سوى الى الخدمة الموضوعية والمجانية كذلك لاغداء الشعب ومكبلـ ارادته

التي تكمل كلها في سياق النضال الديمقراطي الحق – وفق البرنامج الوطني الاذى – الذى يضمن الانتقال من موقع الى موقع أفضل على طريق الثورة الوطنية، الثورة التي ستقطع دابر الهيمنة الاجنبية واستبداد حلفائها المحليين . هكذا نفهم النضال الديمقراطي ونرى أن لا علاقة له بالتورط في سياسات النظام المحلية والخارجية، والتبرير والتنظير لما يلحق الضرر المبين بمصالح الوطن والشعب ، وممارسة الخلط والغموض والى غير ذلك من الخطط والممارسات السلبية التي جسدها شعار "الاجماع" الفاسد أحسن تجسيد . . . بهذه التوضيحات الصريحة، نعود ونقول: أن ليس من شرط في العمل المشترك بين كل القوى الوطنية والتقدمية المغربية سوى الخط الفاصل مع اعداء الشعب المحليين والاجانب ، وأنه حان الوقت لرجوع المياه الى مجاريها، ولانتزاع المبادرة من طرف هذه القوى ، وهي توحد صفوفها وتسترجع حرية حركتها ضمن خط وطني ديموقراطي أصيل ، وفي اطار جبهة وطنية ديموقراطية حقة، تتنفس من صفوتها المرتدين والمغامرين والمتغافلين الذين تستهويهم لعنة الاصطياد في المياه العكرة . . . .

انها دعوة صادقة مسؤولة وصريرة ، ولا مناص للوطنيين المخلصين من النضال من أجل تحقيقها مهما طالت المسافة .



## ملاحظات في الوضع المغربي الراهن

سبق أن ذكرنا في عدتنا الاخير أن سياسة الطبقة السائدة في المغرب ونظامها الحاكم تتلخص في ثلاثة تجوهات متكاملة النتائج وهي :

- تصعيد القمع والاستغلال الطبقي مع تعزيز التبعية الاقتصادية .
- ضرب السيادة الوطنية وربط المغرب كموقع وتراب وامكانيات بالاستراتيجية الامبرialisية الامريكية .
- تكريس الخيانة القومية، ومحاولة فصل الشعب المغربي عن انتماهه القومي .

وقد جاءت تطورات الاشهر الاخيرة تاكيدا لهذه التوجهات ، نظرها للتذكير بحقيقة الوضع القائم ، في الوقت الذي يلعب فيه النظام من جديد ، لعبة التحضير لـ "الانفتاح" في ظل القمع والاستبداد والخيانة .

### مساء الحال الاجتماعية والحربيات

لا زالت وثيره احتدام الفوارق الطبقة تتسع يوما عن يوم ، حيث يتزايد الغنى بالنسبة للبعض بشكل صارخ وصاروخي ، بينما تتفاقم اوضاع فئات شعبية أكثر فاكثر اتساعا ، بدأت تشمل الاطر الجامعية التي تتعرض للتسریح بعد انتهاء الخدمة المدنية ، وتفشي البطالة في صفوف المتعلمين والاطر . لقد بلغت

١٩٧٨، وهو التاريخ الذي سحب فيه هذه التسهيلات بمبادرة هنا . ولم يتوقف المغرب عن استقبال بواخر الحرب الأمريكية، بما فيها البوادر النووية . " وبينما استطاع المغرب تأييد الاجتماع العربي المعارض لاتفاقات السلام الإسرائيلي - المصري ، واتفاقات كامب ديفيد ، فإنه على العموم ، يسمع صوت الحكم والبراغماتية في الدوائر العالمية ، داعيا إلى سياسة براغماتية فيما يخص مشاكل الشرق الأوسط ، ومنددا بالسلبية العقيمية .

"لجميع هذه الأسباب ، ولأسباب أخرى ، ننوي إقامة علاقات تطمئن المغرب على أنه يستطيع أن يجد في الولايات المتحدة صديقاً موثوقاً وصلباً . ونشير إلى أن الصحيفة التي نقلت هذا التصريح ، وهي "لوموند دبلوماتيك" (يوليو ١٩٨٢) ، قد منعت من البيع في المغرب ، كما منعت صحف أخرى كثيرة .

ونذكر هنا ، بنفس المناسبة ، بزيف ادعاءات النظام عندما يحاول ايهام الرأي المغربي بأن تكثيف الوجود الأمريكي ببلادنا هو في خدمة "الوحدة الترابية" . والتذبيب يأتي ، هذه المرة ، من الأمريكيين أنفسهم أيضاً ، حيث اعتبر "هوارد وولب" رئيس اللجنة الفرعية الخاصة بأفريقيا في مجلس الشيوخ أنه "كلما شجع ملك المغرب على الاعتقاد بأن الحرب يمكن أن تدوم إلى ما لا نهاية ، كلما زادت الاخطار على نظامه على المدى البعيد (٠٠٠) ان رفع الحرب إلى مستويات أعلى ، يعني تحويل المصادر الاقتصادية النادرة جداً لفائدة النزاع العسكري ، ويخلق بذلك مصدراً أساسياً للتوتر الاجتماعي والسياسي داخل البلاد" .

وقد أخلصت اللجنة الفرعية إلى الاقرار بأن "السياسة الأمريكية بتشجيعها لل المغرب على خوض حرب لا يستطيع ربحها ، قد تساهم في ظهور محتمل للتغيرات جذرية داخل المغرب نفسه" (لوموند دبلوماتيك ، العدد المذكور) . وهذه التصريحات وحدها ، كافية لإثبات مرامي إدارة ريجان في الحفاظ على النظام الملكي وتوسيع استفادتها من الموقع الاستراتيجي للمغرب . وليس من باب الصدفة أن تنشر مؤسسة "ايريتاج" المحافظة بواشنطن تقريراً في نفس اليوم الذي وصل فيه رئيس الدولة المغربي إلى الولايات المتحدة . ويعبر هذا التقرير عن تخوف مؤسسة "ايريتاج" من أن "تؤدي مصاريف الحرب ، باقتران مع التوتر الذي ينتج عنها على صعيد النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلاد" . وأن تؤدي إلى سقوط الحكومة المغربية ، اللهم إلا إذا قامت الولايات المتحدة فوراً ، باللازم لمنع هذا" (نفس المصدر) . وفي هذا القول ما يعني عن التعليق .

حدة الازمة درجة تعميم الفقر بالتمادي في قطع أرزاق المواطنين والتأمر على لقمة العيش الشعبية بأكثر من شكل وطريقة . فالغلاء الرسمي والمضاربات المسترسلة والنهب المكشوف ، هي الوسائل المفضلة لمرانكة الثورة مقابل استنزاف وامتصاص أبساط مقومات القوت اليومي للعمال وال فلاحين وكافة المستضعفين .

في هذا الجو المشحون بالازمة ، وفي ظروف أخطر من الظروف التي ميزت بداية "المسلسل الديمقراطي" الكاذب ، بدأت أحزاب النظام وتنظيماته الصفراء تحضر من جديد للمهزلة الانتخابية القادمة ، مع احتمال تغيير بعض الوجوه ، كما تقضيه ضرورات الرواج الظرف في مثل هذه المناسبات . هذا في الوقت الذي لا يزال الحكم يحتفظ بالمعتقلين السياسيين وقادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كرهائن انتخابية ووسائل للضغط والمساومة . كما انه يسعى هذه المرة إلى توظيف دوره في موءتمر فاس للظهور بمظهر حامي "الوحدة العربية" بينما قد واجه بالقمع المتظاهرين الذين نزلوا إلى الشارع في كل من الرباط والدار البيضاء وفاس ، تضامناً مع الشعبين الفلسطيني واللبناني ، وتنديداً بالغزو الصهيوني الهجمي .

لقد حرص النظام المغربي على احاطة ما سمي بالتسهيلات العسكرية بسرية فائقة أكدت خطور الاتفاقيات التي وقعتها مع ادارة البيت الابيض . كما أن الاشتغال الضخمة الجارية في ابن جرير تشير منذ الان إلى حجم الحضور العسكري الأمريكي في المغرب . ويفكي أن تذكر بالاعتبارات الاستراتيجية التي طرحتها موريين درابر في الكونغرس يوم ٢٥ مارس ١٩٨١ ، حيث قال بكلام الوضوح : "ان المغرب مهم بالنسبة للكثير من المصالح الأمريكية . وهو يحتل موقع المحور الاستراتيجي . ونحن عازمون على تعزيز روابطنا التاريخية الوثيقة تحت شعار الثقة والاصرار . ان المغرب يتقاسم ويقبل الكثير من أسبقياتنا واهدافنا في السياسة الخارجية" .

"فال المغرب ، مثل الولايات المتحدة ، يبدو حريصاً الاهتمام بالتحديات التي يضعها السوفييات والدول التابعة لهم ، اذ عارض بشدة الغزو السوفيaticي لافغانستان ، كما صوّت في القمة الاسلامية بالطائف لصالح ادانة الاعمال السوفيaticية وأشرف على اتخاذ القرارات في هذا الاتجاه" .

"وقد تصرف المغرب أيضاً كجار مسؤول ازاء العديد من الدول الافريقية ، حيث أرسل جيوشة مرتين إلى زaire لمساعدة هذا البلد على مواجهة تحرير تم طبخه في الخارج . وحتى عام ١٩٦٣ ، احتضن المغرب قواعد استراتيجية أمريكية ، كما توفرت الولايات المتحدة على تسهيلات بحرية حتى عام

الامريكية في اسبانيا ، التي ستنضم للحلف الاطلسي ، مع قواعد أخرى في المغرب – وبالتحديد في ملتقى البحر المتوسط والمحيط الاطلسي – لا تعني شيئاً فحسب ، وإنما تعزز وتضاف إلى بقية القواعد والاساطيل وقوات التدخل السريع الموجهة ضد الشعوب .

ان النظام المغربي ، وهو يقدم هذه الخدمة الجديدة للأمبريالية نتيجة عزلته الداخلية والخارجية ، يستهدف استئمار مشروعه ، على غرار ممارسته التاريخية طوال حقبة متسنة بالخيانة الثابتة والدائمة تجاه المسألة الوطنية ، ضداً عن ممارسة الحركة الوطنية التي قرنت دوماً النضال من أجل استكمال السيادة الوطنية وتحرير كل الاراضي المحتلة من طرف الاستعمار الاسباني ، بالنضال من أجل اجلاء القواعد العسكرية الاجنبية من بلادنا .

أيها الاخوة ،  
من جهتنا ، نحن الوطنيين الملتزمين بالخط الثوري ، السائرين على درب الشهيد بن بركة ، المؤمنين بحتمية وحدة شعوب المنطقة مهما كانت الصعاب ، والذين أدينا الثمن غالياً عبر سقوط العديد من الشهداء وفي أكثر من مناسبة :

أولاً : من زاوية المسؤولية التاريخية ، وجهنا نداء حاراً إلى كل القوات الوطنية والتقدمية في المغرب لمواجهة التوغل الامريكي الامبرالي وأخطراته الراهنة والمستقبلية ، والمطالبة بالوقوف في وجه هذه المخاطر ، وبكل الطاقات لفسخ المعاهدات العسكرية مع الامبريالية الامريكية وتصفية هيمنتها ببلادنا .

ثانياً : نتوجه اليكم ، في هذه المناسبة الغالية ، كقوة تقدمية فاعلة في المنطقة ، تناضلون من أجل نفس الاهداف : السلام ، الامن ، التعاون ، للوقوف بجانب نضال شعبنا المكافح وحركته التقدمية والوطنية .

ونناشدمكم لكي يكون دعمكم موئلاً وفعلاً ، اتخاذ موقف واضح من التدخل الامريكي في شؤون شعبنا – وشعوب المنطقة العربية والأفريقية – ومن نضال الحركة التقدمية والوطنية التي يمر كفاحها باصعب مرحلة .

ان من شأن هذا الموقف الواضح دعم معنويات جماهيرنا المناضلة ومعتقليها السياسيين من مدنيين وعسكريين ، الذين يشعرون بمرارة العزلة الاعلامية ، او الاعلام الموجه الذي يتناول قضيائنا من باب ضيق .  
ونحن في حركة الاختيار الثوري ، الذين رافقنا مسيرتكم ، وساهمنا في كل أنشطة منظمتنا المتوسطية ، سواء في برشلونة ، او مالطا ، او أثينا ، نقدر قيمة

مذكرة مفتوحة الى كافة الاحزاب والمنظمات المشاركة في  
الندوة الرابعة لمنظمة الاشتراكيين التقدميين لمنطقة البحر  
الابيض المتوسط ، المنعقدة بالجزائر من ٤ الى ٧ ماي ١٩٨٢

## مذكرة حول التدخل الامريكي في المغرب

السيد الرئيس المحترم ..

الاخوة الاعزاء ، المشاركين في الندوة الرابعة ..

ان حركة الاختيار الثوري تعتبر من الضرورة والملح أن تتجه اليكم بمذكرة مفتوحة ، تعرض فيها موقفها من موضوع مهم قضية الامن والسلم والتعاون بمنطقة البحر الابيض المتوسط ، والمحدد في التدخل الامريكي السافر في شؤون شعبنا ، وعبره كامل المنطقة المطلة على المتوسط .

لقد عمد هذا التدخل الى التستر بقضية الصحراء ، التي هي قضية داخلية لهم شعبنا ، للرمي بمجموع الوطن في أحضان الهيمنة الامبرالية ودمج المغرب كموقع هام ضمن الاستراتيجية الامريكية العدوانية في الوطن العربي وافريقيا .

ان التغلغل الامريكي المكثف في بلادنا ، قد شمل كل المستويات ، الاقتصادية والسياسية والثقافية . أما على الصعيد العسكري ، فعلاوة على تنشيط واحياء القواعد الامريكية القديمة ، فإن هناك مخططاً يربط تكامل القواعد العسكرية

موقفكم ، ونضالكم الراسخ ، من أجل السلم وامن الشعوب وتعاونها ، نضالكم ضد أشكال الاستعمار القديم والجديد ، ضد الهجمة الامبرialisية الامريكية الجديدة ، ضد الحروب المصطنعة في كل منطقة من أنحاء العالم ، للتفرق بين الشعوب وحركاتها التقديمية ، وصرفها عن قضاياها الحقيقة في التحرر والتقدم والوحدة .

سنعمل معكم يدا في يد ، الى أن تتحرر المنطقة المتوسطية .. ونعم

المبادئ المثلثة .. ويسود التضامن الدولي ..

النجاح لاشغال الندوة الرابعة ..

حركة الاختيار الثوري ..

الجزائر في ٥ ماي ١٩٨٢

الندوة الرابعة لسلطة الاختياريين العدوان لمنطقة البحر

الاطلنطي المتوسط ، المقصدة بالجزائر من ٤ الى ٧ ماي ١٩٨٢

سلطة عينالنبا .. بمعينا لاحتلال موريتانيا بمساحتها كلها .. ، نعم

سيما لغير قيادة والحكمة في انتهاك الاصح والقائم .. ففي المفترى

ويملا روح اختيارنا به .. بمعينا لاحتلال موريتانيا .. انتهاك .. بـ لاحتلال ..

ـ انتهاك .. رحاله الى التوجه .. نعم انها قيادة وحسنا في كل .. رحاله ..

ـ انتهاك الى رحاله الى المقاومة .. نعم انها قيادة جيوفسما .. رحاله الى المقاومة ..

ـ انتهاك الى رحاله الى المقاومة .. نعم انها قيادة جيوفسما .. رحاله الى المقاومة ..

ـ انتهاك الى عدن .. عدن .. نعم انها قيادة جيوفسما .. رحاله الى المقاومة ..

ـ انتهاك الى عدن .. عدن .. نعم انها قيادة جيوفسما .. رحاله الى المقاومة ..

ـ انتهاك الى عدن .. عدن .. نعم انها قيادة جيوفسما .. رحاله الى المقاومة ..

ـ انتهاك الى عدن .. عدن .. نعم انها قيادة جيوفسما .. رحاله الى المقاومة ..

ـ انتهاك الى عدن .. عدن .. نعم انها قيادة جيوفسما .. رحاله الى المقاومة ..

ـ انتهاك الى عدن .. عدن .. نعم انها قيادة جيوفسما .. رحاله الى المقاومة ..

ـ انتهاك الى عدن .. عدن .. نعم انها قيادة جيوفسما .. رحاله الى المقاومة ..

ـ انتهاك الى عدن .. عدن .. نعم انها قيادة جيوفسما .. رحاله الى المقاومة ..

ـ انتهاك الى عدن .. عدن .. نعم انها قيادة جيوفسما .. رحاله الى المقاومة ..

# محنة الحريات الديموقراطية في المغرب

لا زال مسؤولو الكونفدرالية الديموقراطية للشغل رهن الاعتقال التعسفي الذي تعرضوا له عشية أحداث ٢٠ - ٢١ يونيو ١٩٨١ بالدار البيضاء ، ويعتبر اعتقالهم هذا نموذجا حيا لواقع الحريات الديموقراطية في بلادنا ، وتسخيرا للقانون والقضاء أدلة طيعة لخدمة الاهداف والمصالح السياسية التسلطية للطبقة الاقطاعية الرأسمالية السائدة ، رغم ادعاءاتها وشعاراتها الاستهلاكية في اطار ما اطلق عليه اسم "المسلسل الديموقراطي" . وفي هذا السياق تعرض مئات المناضلين النقابيين والسياسيين للاعتقال أو الاختطاف أو القمع الاقتصادي ، ناهيك عن العشرات من الذين استشهدوا في دور التعذيب أو مئات المواطنين الذين سقطوا تحت رصاص قوات القمع في شوارع الدار البيضاء .

أمام هذا الواقع المأساوي تبرز المسؤلية الجماعية لكل المناضلين الوطنيين والتقدميين للدفاع عن حقوق وكرامة الانسان المغربي ، بدءا بالعمل على فضح أساليب العسف والقهر والكشف عن الطبيعة الحقيقية لاساليب القمع بشتى أنواعها وصولا الى التجنيد والنضال من أجل فرض الحريات الديموقراطية الحقة .

وفي هذا الاتجاه ، نشرت الكونفدرالية الديموقراطية للشغل تقريرا مفصلا تحت عنوان : "محنة قادة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل أمام القضاء المغربي ، منذ اعتقالهم بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٨١ الى غاية التحقيق" ، نورده بنصه الكامل نظرا لما تضمنه من معطيات مفصلة كنموذج لاعتقال المناضلين وتعرضهم للعنف ، وتدحرجهم أمام "مساطر قانونية" ، موجهة ومشوددة الى التوجيه السياسي والاجهزة القمعية للطبقة الحاكمة .

**تقرير حول : محنة قادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أيام القضاء المغربي  
منذ اعتقالهم بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٢ إلى غاية التحقيق**

**ظروف الاعتقال:**

يوم السبت ٢٠ يونيو (حزيران) ١٩٨١، وهو يوم الاضراب العام الذي قررته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، توجه إلى مقر العمالة المغاربة الوطنيون للكونفدرالية الديمقراطية الاتي اسماؤهم :

- نوبيير الاموى : الكاتب العالم .

- عبر الرحمن شناف : الامين العام المالي والكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم .

- الكبير البزاوي : عضو المكتب التنفيذي ، وعضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم .

- محمد المراني : عضو المكتب التنفيذي ، وعضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للطاقة .

قصدوا مقر العمالة بالتتالي ابتداء من الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً، استجابة لاستدعائهم فرادى من طرف العامل ، وتم اعتقالهم هناك دون ان يستقبلهم العامل ، وسيقوا الى مخفر الشرطة المركزي بحي المعاريف بالدار البيضا .

ومن أجل اضفأ، صبغة سياسية على قضية اخواننا اعضاء المكتب التنفيذي، تم اعتقال مسؤولين من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، حزب المعارضة، يوم الغد زوالا، اي بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢١، واقحموا في ملف القضية وهما :

- محمد كرم : الكاتب العام الاقليمي لذلك الحزب والمحامي بالدار البيضا .

- مصطفى القرشاوى : عضو اللجنة الادارية لنفس الحزب ، ومحرر جريدة المحرر الناطقة باسم الاتحاد المذكور، ورئيس المجلس البلدي لجماعة عين الذئاب بالدار البيضا .

ولم يعرف المعتقلون، سوا بمقر العمالة او عند استجوابهم لدى الشرطة، سبب اعتقالهم .

ولم تستطع عائلاتهم، رغم المساعي المتكررة لدى مصالح الشرطة،

أخذية معلومات حول مكان وجودهم او سبب اعتقالهم .  
وقام محاموهم بمساعي لنفسغاية منذ يوم الاثنين ١٩٨١/٦/٢٢،  
ولم يفلحوا بدورهم في الاطلاع على مصير موكلיהם .

وتوجد بملف القضية ثمانى رسائل وجهها المحامون الى كل من وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية والوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف تحمل خاتم النيابة العامة، وتاريخ التوصل المترادفة ما بين ٢٢ يونيو ١٩٨١، الى ٢ يوليو ١٩٨١، كلها تستفسر حول مصير المعتقلين .

ولم يصدر عن النيابة العامة اي رد فعل عن هذا الاستفسار، وقام بعض المحامين، وفي مقدمتهم نقيب هيئة الدار البيضا، باتصال مباشر مع الوكيل العام، ووكيل الملك في نفس الموضوع، فامسكت النيابة العامة عن الادلاء، باى جواب .

الان عامل مدينة الدار البيضا، السيد احمد الفرازى، اقر ضمnia بالاعتقال لدى استقباله للنائبين البرلمانيين السيدين محمد منصور ومحمد الحبيب سيناصر بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٨١ .

وقد اثار ملتمس الدفاع المورخ في ١ يوليو ١٩٨١ الانتباه الى تجاوز اجل الحراسة النظرية الذى لا ينبغي ان يتعدى قانونا مائة وأربعين ساعة، وطلب من السيد وكيل الملك بصفته مشرفا على الشرطة القضائية التدخل لوضع حد لذلك التجاوز .

وبتاريخ ٨ يوليز ١٩٨١ وقع تقديم مسيرة الكونفدرالية ورفيقهما الى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالدار البيضا، اي بعد مرور ثمانية عشر يوما على اعتقالهم .

**الحراسة النظرية:**

يعتراض الفصلين ٦٨ و ٨٢ من قانون المسطرة الجنائية، يمكن تمديد مدة الحراسة النظرية الى حدود مائة وأربعين ساعة بشرط ان يقع ذلك استنادا على ادن كابي وعلل من طرف وكيل الملك، غير ان الملف الذى قدم للنيابة العامة لم يكن يحتوى على ادن بالتمديد .

ومن جهة أخرى، يوجب الفصل ٦٩ من قانون المسطرة الجنائية ان يسجل ضابط الشرطة القضائية على محضر استماع كل شخص وضع تحت الحراسة القضائية يوم وساعة ضبطه، ويوم وساعة اطلاق سراحه او تقديمه الى القاضي المختص، كما يوجب تسجيل هذه المعلومات في طرة المحضر مع توقيع الشخص

## المتابعات الاولى:

عند تقديم الرفاق النقابيين المسوؤلين للنيابة العامة بتاريخ ٨

يوليو ١٩٨١، تقرر متابعتهم بما يلي:

- الاخلال بالامن العام ،

- التحرير على التظاهر دون ترخيص ،

- توزيع منشورات مخالفة بالامن العام ،

واضيفت ل الاخ الكاتب العام متابعة خاصة :

- الامانة والعنف ضد موظفي عمومي اثنا عشر القيام بمهامه، وذلك بـ

على النصوص التالية :

- ظهير ١٩٣٥/٦/٢٩، المتعلق بقمع المظاهرات ضد النظام العمومي ، والمساس بالاحترام اللازم للسلطة .

- ظهير ١٩٣٩/٧/٢٦ المتعلق بمنع المنشورات المثيرة للشغب .

- الفصلان ١١ و ١٤ من ظهير ١٥ نوفمبر ١٩٥٨ المتعلق بالحرريات العمومية .

- الفصول ٢٦٢ و ٤٢٥ و ٤٢٧ و ١٣٩ و ١٣٥ من القانون الجنائي .

هذه المتابعات ليست نهائية، وتضاف إليها متابعة أخرى اثنا جلسة ١٩٨١/٨/١٧، سنتعرض لها فيما بعد في الفقرة المتعلقة بهذه الجلسة .

## الافعال التي استندت عليها المتابعة:

ان فحوى محاضر الشرطة المورخة في ١٩٨١/٧/٧ تتضمن فقط

تصريحات الاظنا، حول الاضراب العام و احداث الدار البيضا ، واجوبتهم على

الاسئلة المتعلقة بنشاطهم النقابي والسياسي، ولم يرد في هذه التصريحات اى

فعل يمكن أن يكون موضوع متابعة، وكل المأخذ التي استندت عليها المتابعات

جاءت في شكل ادعيات او تاویلات واردة على لسان محركي المحاضر في مقدمتها او خلاصتها .

اما سند المتابعات فينبعي البحث عنه خارج تصريحات المتابعين ،

بين سطور ما ورد في المحاضر التقديمي من مزاعم و تاویلات في اول فقرة منه ،

وفي خلاصته، وكل ما ورد في الفقرة الاولى من المقدمة ما يلي :

"لي الشرف ان اقدم اليكم الاشخاص الاتية اسماؤهم الذين تمت

معاينتهم من طرف مصالحي وهم يقومون يومي ٢٠ و ٢١ يونيو ١٩٨١ بتحركات

الذى يعنيه الامر، غير ان المحاضر الذى قدم للنيابة العامة لا يتضمن تلك المعلومات .

واخيرا، فان ممثلى النيابة العامة لم يعطوا اى بيان عن تاريخ بداية الحراسة النظرية في اى مرحلة من مراحل المسطرة، وذلك رغم الاحتتجاجات المتكررة للدفاع .

مذا وان قرار محكمة الاستئناف بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨١ يكتفى في موضوع الحراسة النظرية بلاحظة ان تجاوز اجلها القانوني لا يترتب عنه الغاء المحاضر الشيء، الذى يمكن ان يستنتج منه اعتراف ضمني بتجاوز مدة الحراسة النظرية .

مذا ومن حيث الواقع، فان مضمون محاضر الشرطة يدل على ان المسوؤلين النقابيين اعتقلوا يوم السبت ٢٠ يونيو ١٩٨١، ذلك انهم سئلوا عن ما قاموا به قبل اندلاع الاحداث الى حدود ساعة اعتقالهم (مذا، فان استعمال الزمن الذى استفسر عنه الاخ الاموى الكاتب العام، انتهى الى حدود الساعة الحادية عشرة والنصف من يوم السبت المذكور، ولم يلق عليه اى سؤال يتعلق بما جرى بعد هذه الساعة) .

ومن المعلوم ان المظاهرات الكبرى بالدار البيضاء اندلعت بعد زوال يوم السبت، واستمرت خلال اليومين المواليين الاحد ٢١ والاثنين ٢٢ يونيو ١٩٨١، حيث تعرضت الجماهير المتظاهرة لقمع دموي .

## مسطرة التلبس:

وتحت تقديم الاخوان المعتقلين الى النيابة العامة بتاريخ ٨ يوليوز ١٩٨١ في حالة تلبس، مع ان الاحداث التي توبعوا من اجلها يرجع عهدهما ليوم السبت ٢٠ يونيو .

ومن المعلوم ان القانون المغربي، شأنه شأن معظم قوانين البلدان الأخرى، يتطلب من اجل تطبيق مثل هذه المسطرة، توفر شروط معينة: منها ان يكون الفعل الجنائي في حالة الانجاز او على اثر انجازه، وان يكون الفاعل ما زال مطاردا بصياغ الجمهور او انه يوجد معه سلاح ... الخ .

هذه الشروط غير متوفرة في الملف، اذ ان رفاقنا المسوؤلين لم يقع اعتقالهم في مكان المظاهرات، وفضلا عن ذلك، لم يكن ملفهم يحتوى على محضر معاينة الجنائيات المتلبس بها .

ثمانية عشر يوما لم تكن مدة كافية للشرطة كي تتعرف على الاشخاص الذين وقع التلميح اليهم في مقدمة المحضر والذين يكونون قد قاموا باتصالات "مشبوهة" مع القادة النقابيين في مناطق المظاهرات.

**أول جلسة حكم : 11 يوليوز 1981 :**

بتاريخ 11 يوليوز 1981 مثل الاخوة النقابيون مع رفاقיהם امام المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء، وهي تبث في قضايا التلبس. والملحوظ اثناء هذه الجلسة التلبيسية ان القاضي لم يستنطقهم حول الافعال المنسوبة اليهم . ومع ان قانون المسطرة يوجب تذكيرهم بالمتابة الموجهة اليهم، فان القاضي لم يقم بهذا التذكير، والاسئلة الوحيدة الموجهة اليهم كانت تتعلق بظروف اعتقالهم بين يدي الشرطة (الحراسة النظرية) . وقد رکز الدفاع على الخروق القانونية فيما يخص شروط الحراسة النظرية ومسطرة التلبس، وطلب تبعا لذلك رفع الاعتقال . ومكدا فلم يقع اثناء هذه الجلسة مناقشة جوهر المتتابعة، ولم يقع التعرض اليه من اى طرف .

واصدر القاضي على المقعد حكما قضى باجراء بحث تكميلي بمكتب ابتداء من تاريخ 14 يوليوز 1981 مع ابقاء الادعاء رهن الاعتقال الاحتياطي .

#### **البحث بمكتب القاضي:**

بما ان شروط الحراسة النظرية ومسطرة التلبس كانت وحدها موضوع نقاش اثناء جلسة 11 يوليوز 1981 ، فان البحث التكميلي المأمور به بعد تلك المناقشة ينبغي ان ينصب مبدئيا على هاتين النقطتين . وقد نص حكم 11 يوليوز 1981 في حيثياته على الخروق القانونية المتمسك بها من طرف الدفاع فيما يخص الحراسة النظرية ومسطرة التلبس .

ومع ذلك ، فان البحث لن يتناول لا قانونية الحراسة النظرية ولا مسألة التلبس .

واكثر من ذلك ، فان البحث لم ينصب فقط على الموضوع بصفة عامة، بل سيتناول كذلك وقائع جديدة لم يرد ذكرها في محاضر الشرطة . والقصد من البحث التكميلي ايهام الرأى العام بأن للقضية أهمية تستدعي تحريات اضافية والبحث عن سند لاتهامات ، وكذلك ، وعلى الخصوص ،

مكثفة على متن سيارات خفيفة واتصالات مع اشخاص لم يتم بعد التعرف عليهم في المناطق التي عرفت مظاهرات مشاغبة بهذه المدينة".

وكل ما جاء في الخلاصة ما يلي :

"يتخلص من تصريحات الادعاء، التي طبعتها كثرة التحركات الغير العادية التي قام بها كل منهم على حدة وكثرة الاتصالات الى جانب الحملات المكثفة التي تجلت بوجه خاص في عقد اجتماعات عديدة وطارئة، ونشر اكبر عدد من المنشيرات التي وزعت بطريقة مباشرة على القاعدة الموئية التابعة للكونفدرالية التي وزعتها بدورها على مختلف الفئات الشعبية والبيانات العنيفة التي تكلفت بنشرها جريدة المحرر تاركة وقعا كبيرا لدى القراء المتكاثر عددهم بالمناسبة، وخصوصا السداج منهم، ومكدا استهدفت بالاساس تسميم الفئات الشعبية وحملها بطريقة سيكولوجية على اللجوء الى العنف واتيان اعمال اجرامية، ضاربة عرض الحائط بالعواقب الوخيمة الناتجة عن حدة سلطان الدعاية . سيسنترج من كل مذا (دائما حسب الشرطة) على ان المحالين عليكم كانوا المسوؤلين المباشرين عن الاحداث".

لكن المحاضر لا تتضمن :

- اى بيان للتحركات والاتصالات التي اعتبرت مشبوهة من طرف الشرطة، ولم يرد في شأنها اى سؤال .

- اى شهادة (او معاينة) حول تلك التحركات والاتصالات .

- اى تلميح لمشاركة المعتقلين في المظاهرات .

كما ان محاضر التقديم لا يحدد المقالات او الفقرات المنصورة في جريدة المحرر والتي يمكن ان تعتبر مثيرة للشغب .

ومن المعلوم ان تلك الجريدة تخضع لرقابة منتظمة، وقد اوقفت السلطة نشر الاعداد التي تناولت موضوع الاضراب العام، وبعد فحصها سمحت بخروجها من المطبعة، فلو كانت تلك الاعداد التي ستتمسك بها النيابة العامة فيما بعد، قد اعتبرت مثيرة للشغب من طرف سلطة الرقابة، لتقرر منها كما وقع ذلك سبعة مرات .

هذا وعند احالة المعتقلين على النيابة العامة لم يكن الملف يحتوى على منشير او بلاغات او مقالات صحف، فطيلة ثمانية عشر يوما التي قضاهما رفقاءنا لدى الشرطة، لم تستطع تحديد المنشورات التي يمكن ان تقدم كسند للمتابعة .

اضافة اتهامات اخرى.

وقد عرف البحث مرحلتين:

### المرحلة الاولى من البحث:

بادى الامر، وضع القاضي اسلة تستهدف:

- الحصول على تقرير مفصل وموقوت ودقيق عن ما قام به المعتقلون ليلة الاضراب العام ويوم الاضراب.

- البحث في المقالات الصادرة عن جريدة المحرر والبلاغات الصادرة عن الكونفدرالية الديموقراطية للشغل عن ما يمكن ان يعتبر تبريرا لاتهامات، وخاصة منها الاخلال بالنظام العام.

لذا كان المطلوب من النقابيين ورفاقهم اعطيا تصريحات حول معانى الكلمات والجمل الواردة في البلاغات النقابية، مع انها صادرة بصفة جماعية عن الهيآت المسيرة، وبيان مدلول المقالات الصحفية الصادرة عن جريدة المحرر مع ان المستنبطين لم يحرروها، تلك البلاغات والمقالات التي اعتبرت سندًا للمتابعة والتي لم تكلف الشرطة نفسها عنا، تحديدًا واستفسار المعتقلين عن مضمونها، الا أن السيد قاضي البحث قام باستفسارهم بصفة مطولة في شأنها.

وعلى سبيل المثال سهل الاخ الاموى: "ماذا يقصد بعبارة اقدم الحاكمين، في المنشور المذكور، وتلاعب الحاكمين. ولماذا استعملتم عباره الحاكمين اولا، ثم عباره الحكومة؟"

وهكذا دار البحث في مرحلته الاولى، حول مسؤولية الاخوة المعتقلين عن منشورات لم يحرروها شخصيا، وتعبر تلك المنشورات في الواقع عن موقف او رأى منظمة نقابية قانونية، وقد نشرت فوق ذلك، في جريدة خاضعة لرقابة مستمرة تمارس قبل كل نشر، واستمرت هذه المرحلة من البحث من ١٤ يوليو ١٩٨١ الى ٢٢ يوليو ١٩٨١، ولم يسفر الاستنطاق حول معانى الكلمات وتقويتها الزمني عن اى فعل قابل للتجريم.

غير ان جلسة ٢١ يوليو ١٩٨١، عرفت حدثا بالغ الاهمية، فاثنا جلسات البحث (الساعة الحادية عشرة والنصف) اخبر القاضي الدفاع بان النيابة العامة قدمت له ملتمسا يرمي الى الاستماع الى عناصر الشرطة التي عاينت المتهمين يقومون بالافعال المنسوبة اليهم، وهذا الملتمس مبرر بكون المتهمين يكونون قد عوينوا من طرف افراد الشرطة القضائية وهم يقومون بالافعال المنسوبة

اليهم. ويجدر الالحاح، كما وقعت الاشارة الى ذلك سابقًا، ان تصريحات رفاقنا المسؤولين أمام الشرطة لم تتعرض الى اى فعل يمكن ان يعتبر اساسا للمتابعت، وأن محضر التقديم وحده يلمح الى اتصالات وتحركات مهمه.

وان هذه الاتصالات والتحركات لم تكن موضوع استفسار لا من طرف فرقه الشرطة التي قامت بالبحث التمهيدى، ولا من طرف القاضي الباحث قبل تقديم ملتمس النيابة العامة السالف الذكر.

والى حدود هذه المرحلة من المسطرة لم يكن باستطاعة اى طرف تحديد الافعال الملموسة المبررة للمتابعت، وللباحث نفسه، وللاستماع للشهود المطلوب من طرف النيابة العامة.

وان وكيل الملك، بصفته مشرفا على مصالح الشرطة القضائية، امر بالاعتقال وقرر المتابعة دون ان يقع تحديد الافعال الملموسة المبررة للاعتقال والمتابعة.

ولا يحتوى طلب الاستماع لعناصر الشرطة الشهود على اى بيان مدقق لتلك الافعال.  
كما ان ذلك الطلب لا يبين اسماً عناصر الشرطة المطلوب الاستماع اليهم كشهود ولا عدد هم.

وبصرف النظر عن الجانب القانوني، فمن حيث الواقع فقط، ينبغي التساؤل: كيف يمكن لقاضي البحث ان يستنطق اشخاصا دون معرفة اسمائهم وعنوانينهم وحول وقائع غير محددة؟  
الا ان السيد قاضي البحث وجد السبيل لارضا النية العامة، وذلك بتفويض سلطاته الى الشرطة.

وفعلا، فقد اصدر في نفس اليوم الذي قدم فيه اليه ملتمس النيابة العامة (٢٠ يوليو ١٩٨١) قرارا يقضي بانتداب ضابط الشرطة القضائية الذي انجز البحث التمهيدى (لدى الشرطة) وتکليفه بمهمة الاستماع الى رجال الشرطة حول الافعال المنسوبة للاظننا.

والمفروض، حسب قرار الانتداب، ان ضابط الشرطة المنتدب يتتوفر على الوسائل الضرورية لمعرفة عدد وموية الشهود، وكذلك الافعال الملموسة التي ستكون موضوع شهادتهم.

فبعد مرور شهر على الاعتقال، يفكر المسؤولون عن العدالة في اكتشاف واثبات الافعال المبررة للاعتقال، وانجع السبل الى ذلك، ترك كامل الصلاحية لضابط شرطة لكي يحدد تلك الافعال والشهود المكلفين باثباتها.

الشرطين الشهود ينتهيون الى فرقة مكافحة العصابات التي تكلفت باجراء البحث التمهيدى مهم.

ثم احتجوا على هذه الاساليب التي تلزم موظفين من الشرطة الادلاء بشهادات مخالفة للحقيقة من اجل ايجاد تبريرات لحرق الحريات الفردية والعمومية.

#### بحث غير قانوني ومحبز:

بما ان الموضوع الوحيد المناقش قبل النطق بقرار اجراء بحث تكميلي انحصر في ظروف الحراسة النظرية، كان ينبغي أن ينصب البحث على قانونية هذه الحراسة، غير انه استعمل كحيلة سطورية لتحقيق المرامي التالية:

- توقيف المحاكمة اثنان، جلسة 11 يوليو ١٩٨١، في الوقت الذي كانت فيه المحكمة مطالبة بالتعرف للموضوع، اى لافعال المبررة للاعتقال نظرا لان هذه المناقشة كانت تتضمن النيابة في موقف حرج اذ ان محاضر الشرطة لم تحدد الافعال الملحوظة المنسوبة للمعتقلين.

- احالة الملف على مكتب القاضي الباحث، اى اجتناب علنية نقاش الانعال الوهمية المنسوبة للمعتقلين وتأمين نقاشها في جلسات مغلقة بمكتب القاضي.

- ايقاف البث في الموضوع، لكن مع بقاء القادة النقابيين ورفيقיהם رهن الاعتقال، اى تبرير استمرار الاعتقال الاحتياطي شكليا دون الافصاح عن اسباب الاعتقال.

- اعطاء الوقت للنيابة العامة لتجمع البلاغات النقابية والقصاصات الصحافية التي سترمع أنها مثيرة للشغب والادلة بها لتبرير الاتهام. وقد سلمت هذه الوثائق فعلا للقاضي الباحث في غلاف مفتوح وغير مختوم، وهي أدوات الاقتناع الوحيدة المتمسك بها من طرف النيابة العامة.

وينبغي التذكير بأن تلك المنشورات لا تتضمن أى نداء للقيام بالاظاهر او اتيان اعمال العنف، وأنها تستهدف مساندة الاضراب ومتطلب الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وأنها حررت وطبعت ونشرت قبل احداث ٢٠ يوليو ١٩٨١، في ظل الاحترام الكامل للشروط المتطلبة قانونا. وإن السلطات اعترفت ضمنيا بقانونيتها طالما أنها لم تبلغ

والضابط المكلف بمقتضى الانتداب بهذه المهمة الخطيرة هو ذلك الضابط نفسه الذي اعتقل اخواننا المعتقلين المحاكمين، والذي وجه اليه اتهام احتجازهم بصفة غير مشروعة بعد نفوت أمد الحراسة القانونية. ولا أحد اقدر منه على اسعاف النيابة العامة في بحثها عن سند الاتهام المتداهن، وعن وسائل تطويل المسطرة واستمرار الاعتقال الاحتياطي.

وفي مواجهة قرار الانتداب، وضع الدفاع بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٨١، مذكرة تنازع في مبدأ البحث التكميلي والانتداب، وطالب عند الاقتضاء، بالاستماع الى الشرطين الشهود من طرف القاضي مباشرة وبمكتبه. وكان أحد المتهمين قد طلب من القاضي الباحث استفسار ضابط الشرطة المكلف بالبحث التمهيدى حول تاريخ وساعة بداية الحراسة النظرية، وذلك بجلسة ٢١ يوليو ١٩٨١، قبيل اشعار الدفاع بملتمس النيابة العامة، وبالقرار القاضي بالاستجابة اليه. الا ان القاضي الباحث لم يتخذ في شأن هذين الطلبين اى قرار.

#### المراحل الثانية من البحث:

بعدما توقف البحث ثمانية أيام، استأنف بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٨١ في موضوع تصريحات الشرطين الشهود. وقد كان هو الاخير قد ادلوا بين يدي ضابط الشرطة المنتدب للاستماع اليهم بتصريحات جاءت على صيغة واحدة مفادها ان الاخ عبد الرحمن شناف يكون قد برع بين صفوف المتظاهرين في مظاهرة اولى، فيكون بذلك قد اذكى حماسهم وحثهم على ارتكاب اعمال العنف، ثم حسب تلك الشهادات، يكون الاخ شناف قد اختفى ثم برع مجددا في مظاهرة ثانية، ثم اختفى ليظهر من جديد في مظاهرة ثالثة ليقوم بنفس الدور: التحرير على التظاهر والعنف.

وقد نسب الشرطيون الشهود نفس الدور لرفاقه المعتقلين. والملاحظ ان اوقات ظهور السيد شناف ورفاقه في مختلف المظاهرات اختيرت بشكل يسمح بادراجها ضمن الاستعمال الزمني المدقق الذي سجله قاضي البحث في المرحلة الاولى من الاستنطاق.

واما م هذه الاكاذيب عبر النقابيون ورفيقיהם عن استغراقهم من استفسارهم بعد مرور شهر على الاحداث واعتقالهم، عن وقائع تكون قد عوينت من طرف ضباط الشرطة القضائية ووقع اخبار رواسائهم بها، والحال ان الشرطة لم تضع لهم اى سؤال حول مشاركتهم المزعومة في المظاهرات، وان بعض

في يوم الغد ٢١ يوليو ١٩٨١، وبالتالي، فقد تم وضع الطلب واتخاذ قرار الاستجابة إليه دون اعلام الدفاع.

وما يشكل، بالطبع، مساسا واضحا بحقوق الدفاع، وخرقا للفصل ١٣٢ من قانون المسطرة الجنائية الذي يضمن للدفاع حق الاطلاع على مجموع عناصر الملف قبل كل استنطاق بيوم واحد على الأقل.

- باصدار قرار الانتداب، خول القاضي لنفسه، وهو قاضي الحكم، صلاحيات شخص فقط قاضي التحقيق. ان الفصل ٩ من ظهير ٢٨ سبتمبر ١٩٧٤ المحدد لاجراءات الانتقالية لتطبيق الظهير بمثابة قانون بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٧٤، يعطي فعلا، الصلاحية لقاضي الحكم لكي يأمر باجرا، بحث تكميلي في حالة الضرورة، لكن ذلك الفصل لا يعطيه كل صلاحيات قاضي التحقيق بما فيها حق الانتداب.

- ان ضابط الشرطة الذي وقع انتدابه للاستماع الى الشهود، لا يتوفّر فيه شرط الحياد الضروري لانجاز مهمة قضائية، فقرار انتدابه نصبه قاضيا مع أنه طرف؛ ذلك أنه هو الذي حرر المحاضر التي كانت أساس المتّابعة، وأن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعتبر أنه اعتقل قادتها بصفة تعسفية، وأن القاضي على علم بهذا الاتهام، إذ أنهم اتهموا بذلك الضابط أثنا، جلسة ١١ يوليو بتجاوزه الامد الاقصى للحراسة النظرية وأيقافهم محتجزين في مخفر الشرطة بغير مبرر قانوني.

وقد كان الدفاع قد طالب أثنا، نفس الجلسة بالغا، المحاضر الذي حررها ذلك الضابط، فأمرت المحكمة بضم هذا الطلب الى الجومر، فعندما أصدر القاضي بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٠ قرار انتداب الضابط المذكور للقيام بالاستماع الى الشهود، لم يكن قد بث بعد في الطلب المرفوع اليه في شأن الفا، المحاضر التي حررها.

- مقرر الانتداب لم يحدد عدد الشرطيين الشهود، وهو يتهم، ومدة الانتداب والاسئلة التي ينبغي أن يدور حولها استنطاقهم، فقد سلم القاضي لضابط الشرطة وكالة على بياض، ولم يضع للانتداب حدودا خلافا لما ينص عليه الفصل ١٦٦ وما يليه من قانون المسطرة الجنائية.

- ان الاستماع للشهود بواسطة ائحة قضائية مسطرة استثنائية، مبدئيا، يستدعي الشهود للمثول بين يدي القاضي تحت طائلة عقوبات جنائية في حالة الرفض.

ان الفصل ١٢٤ من قانون المسطرة الجنائية يسمح لقاضي التحقيق

النقابة او جريدة المحرر اية ملاحظة في شأنها، وطالما ان السلطات لم تقم بأية متابعة من المتابعتين المنصوص عليها في قانون الحرفيات العامة (ظهير ٢٨ نوفمبر ١٩٥٨). ذلك أن هذا القانون يحدد الاجراءات الجزرية الخصوصية التي يمكن ان تمارس ضد المنشورات المخالفة للقانون.

وهكذا، وبعد أن مر شهر على اعتقال مسيري الكونفدرالية ونشر المنشورات السالفة الذكر، وقع اكتشاف الصيغة الغير القانونية لتلك المنشورات، واعتبرت من شأنها أن تكون قد اثرت نفسيا على المتظاهرين، وان بالامكان ان تصنع منها حاجة لدعم الاتهام.

- واخيرا، كان من اهداف مسطرة البحث التكميلي تهيء شهادات ضباط الشرطة التي نسبت لرفاقنا المشاركة في المظاهرات، ومن ثمة ادت الى اضافة متابعتين اخري خطيرة مبررة بالمشاركة في كل الجنح والجرائم التي اقترفها المتظاهرون.

ومن البديهي انه لم يكن بالامكان تحقيق تلك الاهداف الا بواسطة خروق سافرة للقانون وتحيز لجانب الاتهام تجلّى في المصادقة على كل طلبات النيابة العامة ورفض جميع طلبات الدفاع أو عدم البت فيها بالمرة.

#### الخروق القانونية:

ان الواقع الوحيدة التي توقيت أثنا، جلسة ١١ يوليو ١٩٨١ قبل النطق بالقرار القاضي باجرا، بحث تكميلي في نفس اليوم، تتعلق بعدم احترام اجل الحراسة النظرية (من طرف الشرطة). كان ينبغي اذن، ان ينص البحث المأمور به على الحراسة النظرية وحدها، الا أنه تناول وقائع لم تناقش أثنا، الجلسة، ولم يرد ذكرها في محاضر الشرطة، وذلك خلافا للالفصل ٢٨٩ من قانون المسطرة الجنائية الذي يقتضي: لا يمكن للقاضي أن يبقى مقرره الا على حجج عرضت أثنا، الاجراءات، وتوقيت شفاميا وحضوريا أمامه.

- ان ملتمس النيابة العامة الرامي الى الاستماع الى الشهود الشرطيين، وكذلك القرار القاضي بالاستجابة اليه يحملان معا تاريخ نفس اليوم (٢٠ يوليو ١٩٨١).

في ذلك اليوم كان البحث جاريا دون انقطاع طيلة الصباح وبعد الزوال الى حدود نهاية اوقات العمل، ومع ذلك لم يعتبر القاضي ان من الضروري اخبار الدفاع بالملتمس وبالقرار، ولم يعلم الدفاع بهذين الاجراءين الا

## عدم اعتبار جميع طلبات الدفاع:

أثنا، البحث التكميلي، تقدم رفاقنا المتهمون ومحاموهم بالطلبات التالية:

- بتاريخ ١٩٨١/٧/٢١ طلب الاستاذ كرم، الكاتب الاقليمي لاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالدار البيضاء، الذي أقحم في هذه القضية من أجل اضفافه صبغة سياسية على الاضراب، من السيد القاضي الباحث ان يستفسر ضابط الشرطة الذي اجرى البحث التمهيدي عن مدة الحراسة النظرية.

- وبتاريخ ١٩٨١/٧/٢٢ سلم الدفاع للقاضي الباحث مذكرة تنازع في قانونية البحث التمهيدي وفي قانونية الانابة القضائية، وطالب بالاستماع الى الشرطيين الشهود عند الاقتحام، بمكتب القاضي.

- بتاريخ ١٩٨١/٨/٤ ذكر الدفاع بطلب الاستاذ كرم المتعلق بمدة الحراسة النظرية (عند الشرطة).

- وبتاريخ ١٩٨١/٨/٦ التمس الدفاع باسم رفيقنا عبد الرحمن شناف، عضو المكتب التنفيذي، الاستماع لبعض الشهود.

ولم يصدر عن القاضي الباحث اي رد او مقرر في شأن هذه الطلبات، وعلى العكس من ذلك، استجاب الى كل طلبات النيابة العامة، وخاصة منها الاستماع للشرطيين الشهود دون اعلام الدفاع بهذا الطلب الا غداة الاستجابة اليه.

بل ان القاضي ذهب الى ابعد مما طلبت منه النيابة العامة، اذ لم يستمع الى الشهود بمكتبه، كما يقتضي ذلك القانون، بل فوض أمر الاستماع اليهم الى ضابط الشرطة الذي كان قد اجرى البحث التمهيدي والذي يعمل بالطبع تحت اشراف النيابة العامة.

كما ان القاضي قد قبل استنطاق القادة المحاكمين حول منشورات الكونفدرالية والقصاصات الصحافية مع انها سلمت اليه في غلاف مفتوح وغير مختوم، وقد لوحظ عند تقديم "ادوات الاقتحام" هاته، ان بعض المقاطع او بعض الكلمات كانت معلمة بالتسطير تحتها، وقد دار البحث حول الكلمات المسطرة.

جلسة ١٨ غشت ١٩٨١:

بان ينتقل لسماع احد الشهود، او ان يعطي لاجل ذلك انانة قضائية. لكن في حالة محددة، وهي الحالة التي يكون فيها الشاهد، بعد استدعائه، قد ادعى انه لا يستطيع الحضور امامه. لكن القاضي (الذى استعمل صلاحيات قاضي التحقيق دون سند قانوني) لم يقم بمحاولة استدعا الشهود، وانما امر مباشرة بالاستماع اليهم عن طريق الانتداب.

طبقا للفصل ٨٧ من قانون المسطرة الجنائية، لا يجوز للقاضي (قاضي التحقيق) ان يكلف بمحجب انانة قضائية، ضابط الشرطة القضائية بالقيام ببعض اجراءات البحث الا اذا تعذر عليه القيام بنفسه بتلك الاجراءات. ولا يوجد بالملف ما يثبت تعذر الاستماع الى الشهود من طرف القاضي.

- وقع تنفيذ الانتداب القضائي دون احترام سرية البحث، فالمقرر القاضي بالانتداب لم يبلغ مباشرة وشخصيا لضابط الشرطة المنتدب، بل بلغ رئيس المصلحة الاقليمية للشرطة القضائية، كما يتجلى ذلك في الخاتمة الموضوع على ذلك المقرر، وكذلك لم ترجع محاضر الاستماع للشهود الى القاضي مباشرة، بل لم تصل الا بعد ان اطلع عليها الضابط رئيس فرقه محاربة العصابات والضابط رئيس الشرطة القضائية، وقد سلمت للقاضي وهي تحمل تأشيرتي الاطلاع من هذين الضابطين.

- تحمل محاضر الاستماع للشهود بواسطة الانتداب تاريخ ٢٠ يوليوز ١٩٨١. لقد وقع اذن، تنفيذ الانابة القضائية والاستماع الى الشهود يوم ٢٠ يوليوز ١٩٨١. هذا وان مقرر الانابة القضائية وقع تبليغه للضابط المنتدب بتاريخ ٢١ يوليوز ١٩٨١، وان خاتم المصلحة الاقليمية للشرطة القضائية الموضوع على مقرر الانتداب عند استيلاده، يحمل فعلا تاريخ ١٩٨١/٧/٢١، فالحجة قائمة اذن على ان الاستماع للشهود الشرطيين وقع بتاريخ ٢٠ يوليوز ١٩٨١، في حين ان المقرر القاضي بانتداب ضابط الشرطة للقيام بهذه الاستماع لم يبلغ اليه الا في اليوم الموالي لذلك الاستماع، اي ٢١ يوليوز ١٩٨١، وبالتالي، فان الشهود الشرطيين الذين نسوا لرفاقنا تهم المشاركة في المظاهرات وأعمال العنف، لم يفع الاستماع بهم بمقتضى الانتداب القضائي. وان محاضر الاستماع للشهود الشرطيين على أساس الانابة القضائية محاضر مزورة.

مذا وان تلك المحاضر تشكل الدعامة الاساسية لاتهامه، وتبرر اثقال كامل رفاقنا اعضاء المكتب التنفيذي بالمشاركة في الجرائم المنسبة للمتظاهرين.

– النهب والتخرير لمواد غذائية أو بضائع أو منقولات أخرى في جماعات أو عصابات باستعمال القوة (الفصل ٥٩٤ من القانون الجنائي، الحبس من عشرة إلى عشرين سنة).

طالبت النيابة العامة بنا، على ذلك، الحكم بعدم اختصاص المحكمة الجنحية بالبث في الملف واحالة المتّابعين على المحكمة المختصة بالبث في الجنائيات.

٢) وبعد المرافعات، طالب الدفاع ما يلي :

– ارجواً للبث في الجوهر الى أن تثبت الغرفة الجنحية لمحكمة الاستئناف في الطعن المرفوع اليها بتاريخ ١٩٨١/٨/٧، الرامي الى الغاء مسطرة البحث التكميلي والاجراءات المتخذة بمقتضاه وضمنها قرار الانتداب القضائي، والى تخلي القاضي الباحث عن الملف. (وقد انتهت مدة الطعن فيما بعد بقرار موّرخ في ١٩٨١/٨/٢٥ يقضي بعدم قبول الطلبات).

– تمكّن قادة الكونفدرالية ورؤيقهم بالمرأجع الموقت.  
– كما التمس الدفاع بصفة استثنائية رفض جميع طلبات النيابة العامة.

٤) واصدرت المحكمة في نفس اليوم، حكما قضى برد جميع طلبات الدفاع وبقبول جميع طلبات النيابة العامة مع ابقاء الاشتراك، ومن الاعتقال الاحتياطي.

#### جلسة ١٤ أكتوبر ١٩٨١، بمحكمة الاستئناف – الغرفة الجنحية :

١) أمام الغرفة الجنحية بمحكمة الاستئناف، أكد المسؤولون عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مواقفهم المعروضة أعلاه، فاعلنوا من جديد انهم يتّحملون مسوّلية هم فيما يخص الاضراب العام، وكذبوا شهادات الشرطيين الشهود باعتبارها ملفقة، واوضحوا من جديد ان الاضراب له صبغة نقابية صرفة، وتم طبقا للقانون، مذكرين بتمسّكهم بالحقوق النقابية المضمونة قانونا.

٢) وأبرزت النيابة العامة في مرافعتها على الخصوص :

– أن تجاوز أمد الحراسة النظرية (مدة الاعتقال عند الشرطة) لا يترتب عنه بطلان المحاضر، ولم تعط أى بيانات حول تاريخ الاعتقال بواسطة الشرطة رغم الحاج الدفاع.

– أن الاضراب، في نظر النيابة العامة، كان موجها ضد الدولة، وهو

بعد انتهاء البحث، أحيل الطف على جلسة الحكم المحددة في ١٨ غشت ١٩٨١، وكان يرأس هذه الجلسة المنعقدة للبث في قضايا التلبس نفس القاضي الذي كان قد أمر باجراء البحث التكميلي، والذي اجرى هذا البحث.

١) في تصريحاتهم أمام القضاة، أثناً هذه الجلسة، عرض قادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الاسباب الداعية للاضراب العام والحوالى على الجوانب التالية :

- ان الاسباب الداعية للاضراب اسباب نقابية صرفة.
- ان الارتفاع الباهض لاثمن المواد الغذائية الضرورية من مساس خطيرا بالقدرة الشرائية للعمال.
- ان الحكومة قابلت مساعي المكتب التنفيذي الرامية الى الحوار بالرفض.

ثم نفوا مشاركتهم في المظاهرات والاتهامات الموجهة اليهم في شأن التحرير على اعمال العنف، واحتجموا ضد الاعتقال الغير القانوني الذي تعرضوا اليه، واوضحوا أن منظمتهم هي المستهدفة من وراء هذا الاعتقال، مذكرين بالمضايقات التي عرفتها منظمتهم منذ نشأتها والتي ترمي الى عرقلة نشاطهم المنشروع.

٢) أما النيابة العامة، فيبعد أن ذكرت بالمتّابعات التي قدموا واعتقلوا على أساسها أول الامر، تمسّكت بما ورد في شهادات الشرطيين الشهود، في إطار ما سعي بالانتداب القضائي وطالبت بـنا، عليها بالمتّابعات الإضافية التالية :

- اضرام النار عمدا في مباني ومتاجر مملوكة للغير (الجنائية المنصوص عليها في الفصل ٥٨١ من القانون الجنائي، والمعاقب عليها بمقتضى نفس الفصل بالحبس من عشر سنوات الى عشرين سنة).
- التحرير العمدى للمبانى المملوكة للغير (الجنائية المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصل ٥٩٠ من القانون الجنائي، وتستحق عنها نفس العقوبة).

- عرقلة مرور الناقلات في الطرق والممرات العمومية (الفصل ٥٩٠ من القانون الجنائي، الحبس من خمسة الى عشر سنوات).
- احرق واتلاف السجلات والاموال والوثائق الاصلية المتعلقة بالسلطة العامة والسنادات والاوراق البنكية (الفصل ٥٩٢ من القانون الجنائي، يعاقب عنها بستين الى عشر سنوات حبسا).

اليهم .

واستمر التحقيق من ١٢ نوفمبر ١٩٨١ إلى ٦ مارس ١٩٨٢، أى حوالي خمسة أشهر في ملف كان من الممكن أن يقع فيه التحقيق في بضعة أيام. ومن أجل تبرير هذا التماطل، اعتبر قاضي التحقيق أن من الضروري انتظار ضباط الشرطة الشهود الذين لم يستجيبوا لاستدعاء، أول، وأبلغ رئيسهم لقاضي التحقيق أنهم نقلوا إلى مدينة مراكش من أجل مهمة غير محددة الأجل، وقد رفض قاضي التحقيق كل الطلبات المقدمة اليه في شأن السراح المؤقت بعلة أن التهم المنوية للاطنة خطيرة، وأن ذلك يقتضي بقاءهم في حالة اعتقال. وعند نهاية التحقيق تقرر حالة المتبعين على الغرفة الجنائية لمحكمة الاستئناف من أجل محاكمتهم بجلسة ١٩٨٢/٥/١٧.

الدار البيضاء، في ١٩٨٢/٤/٥

نشير إلى أن محكمة قادة الكونفدرالية، التي كان مقرر أن تجري ابتداءً من ١٧ ماي ١٩٨٢، قد أجلت مرة أخرى، إلى أجل غير مسمى.



بذلك اضراب سياسي ومناقص لمصلحة البلاد الموجودة في حالة حرب .  
- ان القاillons يضمون حق الاصراب ، لكنه لا يضم حق ممارسة هذا الحق .  
- وأن قادة الكونفدرالية مسوؤلون عن الاضراب ، وهم وبالتالي ، مسوؤلون عن كل ما نتج عنه .  
٢) وقد تركزت تدخلات الدفاع على كشف الخروق القانونية المعروضة أعلاه فيما يخص الحراسة النظرية ومسطرة التلبس والبحث التكميلي والانابة القضائية، تلك الخروق التي ارتكتب من أجل ابقا، قادة الكونفدرالية ورفيقיהם رهن الاعتقال ، وصنع اتهامات لا تستند على أساس من الواقع . والتعمس الدفاع بنا، على ذلك ، الغا، مسطرة البحث التكميلي والتصريح ببراءة المتهمين .  
٤) وأصدرت محكمة الاستئناف قرارا في القضية بتاريخ ٨١/١٠/١٤ قض بتأييد الحكم المستأنف (فأيدهت اذن ، ان النظر في القضية من اختصاص محكمة الجنائيات) .

وفي ذلك القرار، لم ترتب محكمة الاستئناف أى مفعول على عدم احترام أجل الحراسة النظرية رغم أن القانون حدد بصفة مدققة وواضحة .  
و فيما يخص مسطرة التلبس، اعتبر قضاة محكمة الاستئناف أن هذه المسطرة تنطبق على القضية، وعللوا ذلك بأنه لم يمض على اقتراف التهم سوى زمن قصير (ثمانية عشر يوما فقط) ، وأن المشرع لم يحدد مدة الزمن وأوكل ذلك إلى تقدير المحكمة، وأن المحكمة لما لها من سلطة تقديرية، قررت اعتبارهم في حالة تلبس .

كما ان قرار محكمة الاستئناف غض الطرف عن الفضيحة المتمثلة في كون محاضر الشهادات التي أنجزت بمقتضى الامر بانتداب أحد ضباط الشرطة للاستماع للشهود وقع تحريرها قبل ان يتوصل ذلك الضابط بالامر القاضي بانتدابه .

وعلى أساس تلك المحاضر، صرحت محكمة الاستئناف أن التحرير على الاضراب وعلى المظاهرات تبرر المتابعة بالتهم المنوية إلى المتهمين .

#### التحقيق:

طبقا لقرار محكمة الاستئناف السالف الذكر، أحيل المسوؤلون عن الكونفدرالية على قاضي التحقيق من أجل اجرا، بحث جديد حول ما نسب

لاصوات ضحايا القمع في بلادنا ، فلا يسعنا الا أن نحيي صدور هذا التقرير الذي يعد مساهمة اضافية جاءت لتعزز النضال المتنوع الذي يخوضه كافة الديمقراطيين ضد القمع والاستبداد في المغرب . وهذا تلخيص للتقرير المذكور ، كما قامت به منظمة العفو الدولية نفسها :

### ملخص تقرير مهمة منظمة العفو الدولية بالمغرب في فبراير ١٩٨١

بعد دراسة النقاشات التي جرت بين مبعوثي منظمة العفو وممثلين للحكومة المغربية في شهر فبراير ، وبعد النظر في الشهادات التي توصلت بها منظمة العفو خلال السنوات الاخيرة ، والمتعلقة بخرق حقوق الانسان في المغرب ، تستخلص منظمة العفو الدولية ما يلي :

- ان المسطرة القضائية والادارية المعمول بها في المغرب لا توفر حماية كافية ضد سوء معاملة الاشخاص المسجونين حاليا .
- ان الاشخاص ذوي المسوؤلية القضائية كثيرا ما لا يحترمون القانون او يفهمون مسوؤليتهم القضائية بطريقة تضعف من خطر خرق الحقوق الاساسية للشخص المعتقل ،
- ان القانون ، كان ولا يزال ، يطبق بشكل يوئي الى اعتقال ومحاكمة العديد من سجناء الرأى ،
- ان عددا من الممارسات اللاقانونية بشكل مفتوح ، والمتناهية في آن واحد ، مع التشريع المغربي ومع المعايير الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، والتي وقعتها المغرب يوم ٢ غشت ١٩٧٩ ، قادت الى خروقات خطيرة لحقوق الانسان وصلت الى حد "اختفاء" عدد كبير من الاشخاص ، وموت آخرين اثنان" الحراسة النظرية .
- ان مثلثي المغرب لم يمسكوا بالفرصة التي منحت لهم اثنان ، وبعد مهمة منظمة العفو الدولية في شهر فبراير ١٩٨١ ، لتقديم معلومات أوسع وتوضيح عدد من المشاكل التي طرحت معهم ، وذلك رغم تعهدهم بذلك .

#### ١- ممارسة الحراسة النظرية وسوء المعاملة :

ترى منظمة العفو ان الموظفين المغاربة لا يقومون بواجباتهم القضائية والأخلاقية ازا' الافراد المعتقلين ، وذلك :

## منظمة العفو الدولية : تقرير مزعج

في ١٩ ماي الاخير ، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا حول المهمة التي قامت بها المنظمة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان خلال شهر فبراير ١٩٨١ . وقد أثار هذا التقرير في الاوساط الرسمية المغربية ، وحتى في بعض صفوف المعارضة ، حملة تهجم عامة على منظمة العفو الدولية . ان رد فعل المسؤولين ، وعدد من الجرائد المغربية اثنا يكشف من جديد عن الطريقة التي يتعامل بها النظام المغربي مع حقل الحرفيات العامة في بلد يعتبر فيه التعسف والتعدى والاختطاف عملة متداولة .

لقد ثارت ثائرة النظام المغربي لرؤيته الرأى العام الدولي يعرف ما يجري في بلادنا ، ويحيط بالمصير الذي يتعرض له مئات المعتقلين السياسيين والنقابيين والعسكريين . ان صورته تزعجه عندما تتعكس في مرآة الرأى العام العالمي ، فهو يعتبر أن تقرير منظمة العفو "يضر بسمعة المملكة لدى الرأى الانجلوسكسوني " . وعاجزا عن دحض الواقع الوارد في هذا التقرير والمدعوم بالشهادات الدامنة ، عرى النظام الاستبدادي مرة أخرى عن وجهه القبيح ، وعقليته الاقطاعية واستهانته بحقوق الانسان والحرفيات الأساسية .

اما من جهتنا نحن الذين لم نكت على صفحات هذه المجلة ، عن فضح القمع الموجه ضد الشعب المغربي منذ سنوات طويلة ، وعن اعطاء الصدى

المتحدة حول حماية كل الاشخاص من التعذيب او العقاب القاسي، واللامانسي، والمهين .

### ٣- سجناء الرأي:

على الرغم من تاكييدات السلطات المغربية حول عدم وجود سجناً رأى في المغرب، فإن منظمة العفو لا زالت تعتبر سجناً رأى أكثر من مائة شخص يوجدون بالسجن منذ ١٩٧٧ أو قبل . كما تعتبر أن هذه حالة عدد مهم من السجناء المحاكمين خلال يوليوا وغشت وسبتمبر ١٩٨١ . ولهذا تستنتج منظمة العفو أن نتيجة التشريع المغربي والممارسة الإدارية وخرق حقوق المتهمين هي سجن الأفراد بسبب ممارساتهم غير العنيفة لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع التي يضمنها الدستور المغربي ، والبندان ١٩ و ٢٢ من الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية ، وأن المسطرة القضائية تخرق البند ١٤ من نفس الميثاق .

### ٤- ظروف الاعتقال والخدمات الطبية:

ان منظمة العفو الدولية لم تتحقق في ظروف السجون بالمغرب، لكنها مع ذلك تقدر ان المصالح الطبية في السجون غير كافية في عدد من الميادين الجوهرية .

- فعدد ومرة حضور مستخدمي الصحة لا يبدوا كافياً لتفادي التأخير البالغ في العلاج .

- كما يظهر أن الأدوية لا توزع في آجال سريعة .  
- وان الملفات الطبية للسجين، غير كاملة ولا تتضمن الاشارة الى العلاج المقدم خلال مدة الاعتقال ، وخاصة خلال فترات الحراسة النظرية .  
- وليس هناك فحص طبي عند دخول المعتقل الى السجن .  
وهذه الممارسات تتنافي مع القاعدتين ٢٤ و ٥٥ من القواعد الدنيا التي حدتها الامم المتحدة في معاملة المعتقلين .

### ٥- الاختفاءات :

– باللجوء الى الاعتقالات بدون تقديم التفويض (وهذا خرق للقانون المغربي) .

– بعدم اطلاع العائلات والمحامين على مكان اعتقال الشخص .

– بتمديد فترة الحراسة النظرية بشكل متكرر بحيث كثيراً ما تدوم عدة اشهر وأحياناً أكثر من سنة (بسبب التأويل المغربي لمقتضيات القانون المغربي) .

– بعدم اعطاء اي وسيلة للشخص المعتقل حتى يقوم بالاستئاف بعد الاعتقال التعسفي .

ان وكيل الملك، وهو المسؤول قانونياً عن احترام القانون وحماية حقوق المعتقل ابتداءً من لحظة اعتقاله حتى طرح الحالة أمام قاضي التحقيق، لم يمارس مسوّليته بشكل سليم في كثير من القضايا ذات الطابع السياسي، بل يبدو أحياناً أنه خالف القانون .

وبدون المراقبة اليقظة من طرف وكيل الملك، فإن فترات الحراسة النظرية الطويلة حيث يبقى المعتقل محتفظاً به في السرية تحت حراسة الشرطة والمكلفين بالاستنطاق، وبدون أن يستفيد من الخدمات الطبية المناسبة، تخلق ظروفاً ملائمة للتعذيب والمعاملات السيئة . وبناءً على المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية، وتقييمها لظروف الحراسة النظرية، وبناءً على تكامل الشهادات التي توصلت بها حول سوء المعاملة والتعذيب في مراكز اعتقال الشرطة المغربية، فإن منظمة العفو تستنتاج أن المعاملات السيئة شيء معمول به، بل ومارسة روتينية . وهذه الممارسات تشكل خرقاً مباشراً لمقتضيات الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، كما أنها منافية لابسط القواعد في معاملة المعتقلين كما وضعتها الامم المتحدة .

### ٦- الممارسات الجاربة تحت سلطة قاضي التحقيق:

في حالة الاعتقال السياسي، يبقى المعتقلون عادة قيد الحراسة النظرية خلال فترات طويلة، خلافاً لروح القانون المغربي ، وفي خرق مباشر للبند التاسع من المادة الثالثة من الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية . ويرفض قاضي التحقيق بشكل منهجي أن يحقق في الشكاوى التي يقدمها المتهمون بخصوص المعاملات السيئة، رغم أن القانون يلزمه بالقيام بهذا التحقيق، وبهذا يساهم قاضي التحقيق في خرق الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، ويتصدر خلافاً للبند التاسع من اعلان الامم

- ١) النظر في التشريع والممارسة المتعلقة بالاعتقالات والحراسة النظرية بهدف :
- ١ - تطبيق التشريع الموجود الذي يفرض تقديم تفويض الاعتقال .
  - ب - اطلاع العائلة والمحامي على مكان اعتقال كل شخص بعد القاء القبض عليه مباشرة، وفي كل مرحلة من مراحل الاعتقال .
  - ج - وضع حدود دقيقة زمنياً ومدة قصوى معقولة للحراسة النظرية، وتطبيق واجبات الوكيل الحقوقية أثناء الحراسة النظرية وعند تمديدها .
  - د - تمكين الاشخاص المعتقلين من الاتصال بعائلاتهم ومحامיהם والاستفادة من العلاج فور اعتقالهم وخلال فترات قصيرة ومنتظمة بعد الاعتقال .
  - ه - تمكين المعتقلين من اللجوء الى مسطرة الاستئناف في حالة الاعتقال اللاقانوني .
- ٢) النظر في وسائل تطبيق وتحسين التشريع الموجود الذي ينص على ان الاعتقال ينبغي أن يكون اجراء استثنائيا، وان قضايا "المس بأمن الدولة" يجب ان تطرح امام المحكمة بسرعة .
- ٣) النظر في التشريع والممارسة من اجل مراقبة استغلال السلطة الذي يرتكبه بعض الموظفين، والتمكن من وسائل مراقبة تصرف الشرطة خلال الحراسة النظرية، وعلى قاضي التحقيق ان يطلب فحصا طبيا في حالة تصريح المعتقلين بأنهم تعرضوا للتعدیب والمعاملات السيئة .
- ٤) النظر في طبيعة ونوعية الخدمات الصحية في السجون ومرافق الاعتقال مع اعطائها اهتمام خاص للتاخير الامقى في الفحوص الطبية والعلاج، وللطابع غير المكتمل للملفات الطبية والعلاج المقدم خلال الحراسة النظرية .

وتطالب منظمة العفو الدولية على الفور :

- بان تنشر المعلومات المتعلقة بالقاء القبض والاعتقال ، والمكان الذي يوجد فيه حالياً اكثر من مائة من "المختفين" الموجدة اسماؤهم في التقرير، ويبيان يطلق سراح كل من اعتقل بصفة لا قانونية .
- بان تنشر التفاصيل حول كل السجناء المعتقلين بسبب مشاركتهم في محاولتي الانقلاب عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ ، واعلان مكان اعتقالهم منذ ان نقلوا من القنيطرة عام ١٩٧٣ ، ومكان وظروف اعتقالهم حالياً، ووضعياتهم الصحية .
- كما تطالب منظمة العفو الحكومة المغربية باطلاق سراح كل السجناء الذين أنهوا احكامهم فوراً .

بامكان منظمة العفو الدولية ان توّكّد "اختفا" مائة شخص في مدن الجنوب المغربي منذ ١٩٧٥ ، في اطار نزاع الصحراء الغربية . وقد يكون هذا العدد اقل من العدد الحقيقي للاشخاص المعتقلين في هذه المنطقة من طرف قوات الامن المغربية . ولم تعرف السلطات رسمياً بهذه الاعتقالات .

واضافة الى هذا فان منظمة العفو قلقة جداً لمصير اربعة عشر شخصاً "اختفوا" خلال احداث منفصلة منذ سنة ١٩٧٣ ، بالنسبة لبعضهم . وتعتبر منظمة العفو ان هذه الممارسات تشكل خرقاً للبند التاسع من الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية . وقد طلبت منظمة العفو بشكل رسمي جواباً من السلطات المغربية حول هذه الحالة، لكنها لم تتوصل بأى شيء حتى الان .

## ٦ - وضعية العسكريين :

ان منظمة العفو قد قلقة لمصير حوالي مائة من العسكريين المعتقلين، المتهمين بالمشاركة في محاولتي اغتيال الملك عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ . وتتعلق مشاغل منظمة العفو بالواقع الآتي :

- هناك خمسة عشر منهم على الاقل أتموا مدة حكمهم ولم يطلق سراحهم بعد، كما ان مكان اعتقال هذه المجموعة كلها من السجناء لم يكشف عنه ابداً، بعد نقلهم من سجن القنيطرة المركزي عام ١٩٧٢ .
- توّكّد الشهادات ان ظروف اعتقال هذه المجموعة رهيبة جداً، وقد يوجد كثير من اعضائها معتقلين بتزمارات حسب مصادر غير رسمية .
- يقال ان خمسة عشر منهم قضوا نحبهم بسبب ظروف الاعتقال السيئة للغاية، وانعدام الخدمات الصحية انداماً تاماً .

ان منظمة العفو الدولية، ترى فيما يخص هذه الحالات، ان حكومة المغرب متهمة بخرق عدد من قوانينها هي نفسها، والبنود سبعة وتسعة وعشرون من الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية .

## توصيات :

بناً على كل هذا، توصي منظمة العفو الدولية حكومة المغرب بانشاء لجنة تحقيق عمومية ومحايدة، من أجل :

## أحمد الخياري: عشر سنوات في زنازن الاعدام

توصلت "الاختيار الثوري" ، مرة أخرى ، برسالة من المناضل محمد أطلس بلجاج المعتقل بالسجن المركزي بالقنيطرة . ويطرق الاخ أطلس في هذه الرسالة لوضعية المناضل أحمد الخياري ، المحكوم بالاعدام منذ عام ١٩٧٢ ، والموجود كذلك ، بالسجن المركزي بالقنيطرة ، بحي المحكوم عليهم بالاعدام .

وتحمل هذه الرسالة شحنة عاطفية جد موجزة . ولا غرابة في ذلك ، فمن يمكنه أن يروي وضعية السجين الذي ينتظر في زنازن الموت أحسن من محمد أطلس الذي قضى بهذا الجحيم تسع سنوات ، قبل أن يبدل الحكم عليه بالاعدام إلى عشرين سنة حبسا .

هذه الرسالة تتضمن في طياتها أسمى معاني العطف والتضامن ، وروح الصمود التي لا تقهقر . فتحية لمحمد أطلس ، والخياري أحمد ، وكل السجناء السياسيين الصامدين في زنازن نظام القهر والاستبداد . وانا لمنتصرون .

وتطلب منظمة العفو حالا الملك بان يطلق سراح هو لا الاشخاص الذين تعتبرهم منظمة العفو سجنا رائى، وكذلك كل من تمت محاكمتهم خلال سنة ١٩٨١ ، بسبب التعبير غير العنيف عن آرائهم السياسية . وتطلب ايضا بان تكون التجاوزات الملاحقة خلال المحاكمات التي جرت عام ١٩٨١ موضوع اجراءات تعويضية .

منظمة العفو الدولية

١٩ ماي ١٩٨٢



- من هو الخيارى احمد؟ كيف وما مدى تجربته النضالية؟  
يقال أن الخيارى احمد ازداد في عام ١٩٣٥، وكان الولد السابع عشر من ثمانية عشر ولداً أنجبهم امه. وأن مسقط راسه هو دوار "تنزرتق" بقبيلة آيت عبد السلام بمسفيوة قيادة آيت اورير، دائرة آيت اوريير ناحية مراكش.

وقيل أن عائلته لم تكن يوم ولادته بالفقيرة. كما أنها لم تكن بالغنية. وقيل أن الخيارى احمد كان محبوها من طرف والديه وأخوته. وفي سن مبكرة قد ادخلته في احدى الكتاتيب القرآنية بمسجد الدوار، غير أن الدراسة لم تستهو قلبه الصغير. أما وقد ولج السجن، فإنه يبذل جهداً جباراً ليثقف نفسه. وقيل أن والده كان من الوطنيين البارزين في قبائل مسفيوة التي ناضلت ضد أسرة الفقيه السياسي المدنى الكلائى، الوزير لدى حكومة المخزن، كما ناضلت ضد ابنه الحاج التهامي باشا مراكش والاستعمار الفرنسي، وعلى هذا الأساس، قيل أن الخيارى احمد انخرط في المقاومة منذ أواخر سنة ١٩٥٢.

ولما نزلت كتبة "قيادية" لجيش التحرير بقبيلة الخيارى احمد بالذات، كان من الشبان المستقبليين للكتبة الرائدة.

ولقد اعتقل الخيارى احمد، فعرف سجن "بو المهاز" بمراكش، ولم يغادره الا من بعد اعلان الاستقلال المغشوش.

وقيل أن الخيارى احمد شارك في انتفاضة ١٩٥٨/١٢٥ التاريخية مشاركة فعالة، ضد القيادة الرجعية للحركة الوطنية، كما شارك في تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في الشهر التاسع من عام ١٩٥٩.

كما قيل أنه في يوم من أيام سنة ١٩٦٠، جاءت قافلة من سيارات الامن (مختلطة) يقودها الشيخ والمقدم، حتى طوقوا دار الخيارى احمد، ولم ينج من أيديهم الا باغحوبة، مضمونها ان الخيارى احمد كان قد سافر الى مراكش بساعات قبل حضور من طوقو الدار، ففتشوهما كما هي عادتهم في التفتيش، وفي العشية وردت الاخبار بتفاصيلها على الخيارى احمد وهو في مراكش، فلم يجرب العودة الى القبيلة، بل جعل وجهته الدار البيضاء، حيث سيقضي بها عدة سنوات، ثم سافر الى الخارج.

وقيل أن الخيارى احمد تزوج وهو في سن مبكرة ايضاً، وأن زواجه كان موفقاً جداً، وأنه انجب بناتاً وبنين، الا انه اضطر الى فراقهم وهم صغاراً... غير أنه لم يتمكن من تشجيع جنائزات اعز الناس اليه: والدته، والده، زوجته وآخره الاكبر... كما قيل أن الباقى من افراد عائلته يوجدون اما بآيت عبد السلام

هل تعرف رجالاً قضى في زنازن الاعدام تحت مخالب الموت عشر سنين داباً.

ان الاخ المناضل الصامد الخيارى احمد بن محمد بنناصر حيوط:

رقم اعتقاله: ١٢٤ - ١٨

السجن المركب بالقنيطرة - المغرب

ليس هذا وحسب، بل بحلول ١٩٨٢/٧/١٥، سيدخل هذا المناضل في السنة الحادية عشرة، مواجهاً الموت بشجاعة وقادماً نادرين.

لقد اعتقل الخيارى احمد يوم السبت ١٩٧٢/٧/١٤. ثم الحق بحي "الاعدام" يوم ١٩٧٢/٧/٢٢. ادن، فقد كان للخيارى شرف استقبال وتوديع كوكبتيين من اعز شهدائنا: احدي عشر شهيداً من محاكمة العسكريين، في خريف ١٩٧٢، ثم ١٥ زائد سبعة من محاكمة غشت ١٩٧٣ العسكرية ايضاً.

وفي سنة ١٩٧٧، تمتتع رفيقان له بالعفو الجزئي، ثم احتفظ بالخيارى احمد والمالكي عبد الله بزنزان الموت ...

وفي سنة ١٩٨٠، تمتتع المالكي عبد الله بالعفو التام والشامل، ضمن عشرات من المناضلين. اما الخيارى احمد، فسيحتفظ به في زنزانة، في حي الاعدام، بالسجن المركب بالقنيطرة.

وفي أزمة خانقة من ازمات النظام المسترسلة، ولشهر عدة خلت، فتحت بوابة حي الاعدام حتى تمتتع بعض عشرات من المحكوم عليهم بالاعدام، تمتعوا بالعفو الى السجن الموبد و كلهم من اصحاب الحق العام. اما الخيارى احمد، فقد احتفظ به ايضاً. فعادت مفاتيح حي الموت تتعقق ساخرة من نفسها، لانها انهرمت امام ٥٠ محكوماً بالاعدام، وكلهم من ابناء الشعب الكادح ... كما انها منهزمة امام الخيارى غداً.

ومنذ اواخر العام ١٩٧٩، والمعتقلون السياسيون بالسجن المركب يناضلون من أجل احمد الخيارى حتى تجرى له عملية جراحية ما كان له أن يعيش بدون اجرائها، ومع تضامن قوى وطنية وعالمية، ومنظمات لحقوق الانسان في الوطن وخارجيه، مع كل هذا، لم تجر له العملية الا في صيف ١٩٨١. ليس هذا كل شيء، بل ان الخيارى يعاني من عدة امراض اخطرها عليه مرض في امعائه.

واما كل ما تقدم، فإن الخيارى يتمتع بمعنوية عالية وطيبة جداً، ولسائل ان يسأل: ما اننا عرفنا عشرة سنين من عمر هذا المناضل التقدمي، فماذا عن بقية حياته؟

## عنوان المراسلات

ALIKHTIAR ATTHAOURI  
c/o ALPHA-CONCEPT - 11, rue de la Pie  
78730 - ROCHEFORT-EN-YVELINES

## الاشتراك السنوي

50 فف او ما يعادلها  
الطلبة : 35 فف او ما يعادلها  
الاشتراك التشجيعي : غير محدود

## الحساب البريدي

OPTION REVOLUTIONNAIRE  
CCP 115 150 D - LA SOURCE

Commission Paritaire n° 60800

Imprimerie : MANIFOLDE - CLICHY

Directeur de la Publication : Maurice BLANC

واما في الدار البيضا... فهل تعرفت بواسطة هذه الاسطر على الخيارى احمد حيوط؟

لا، لا، اقسم بجلال شهدانا الذين استشهدوا من أجل الديموقراطية والاشتراكية الحقيقية والحياة الكريمة لجموع الشعب المغربي الكادحة، اقسم على ان الخيارى احمد احسن، وارقى، واجل من كل ما ذكرناه هنا. فالرجل ، مع انه لم يكن من رواد المدارس والجامعات المغربية او الفرنسية، قلن ثلاثة عاما من النضال الصادق جعلت منه مناضلا مطبوعا، يحمل في صدره عزيمة لا تلين، قاوم السجان والجلاد أيام الاستعمار، ثم ما هو يقاوم السجان والجلاد في الاستقلال الاعرج . ثلاثة عشر سنة من النضال ، منها عشرة في المنفى ، وعشرة في السجن ... بهذه الاسطر ستكون قد تعرفت على بعض البعض من نضالات الخيارى احمد، الذى سيعيش عمرا اطول من عمر حارسه وجلاده، فتتعرف يوما على واحد آخر من رفاق الشهدا.

فيما مهدى  
يا عمر

يا كرينة، اتنا على العهد .  
ويا خيارى، ويا نوبير الاموى، عيشا لنا فداكما ارواحنا .

اطلس محمد بلحاج  
١٩٨٢/٧/١١

السجن المركزى بالقنيطرة

